



www.alkashif.org

مركز الكاشف للدراسات الاستراتيجية ودراسات الشرق الأوسط

تطور القوات العراقية وتحديّ الحرب الأهلية :

المسائل الخطيرة

يجب أن تُبين الولايات المتحدة

ما إذا كان على القوات العراقية القيام بالواجب

بقلم: أنطوني كوردسمان

بمساعدة آدم ما وسنر

أعدّ في: ٢٦ / نيسان / ٢٠٠٧

مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية

كرسي أرلخ أي . بورك في الإستراتيجية



ترجمة : مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية

بسم الله الرحمن الرحيم

## مقدمة العدد:

في هذا العدد ترجمة لدراسة أمنية وعسكرية مهمة منشورة في موقع مركز الدراسات الدولية والإستراتيجية للكاتب أنطوني كوردسمان الخبير المتخصص في الشؤون الأمنية والعسكرية، وهو يحدّث المعلومات والتقييمات الواردة في هذه التقارير بشكل دوري ومنظم شهرياً ، ويرجع تاريخ هذا التقرير الى أواخر شهر نيسان الماضي، وغالباً ما تصدر هذه التقارير وهي مملوءة بالأشكال والمنحنيات والجدول الإحصائية وإستطلاعات الرأي العام في العراق. وكثيراً ما يعتمد الباحثون في مراكز الأبحاث الأخرى على المعلومات الواردة في هذه التقارير.

يشير كوردسمان الى بدايات ومظاهر الحرب الأهلية التي يمر بها العراق، ويشير الى تعدد الصراعات وتعميقاتها والى إحتمال تقسيم البلد في حالة تصاعد شدة الصراعات بشكل حاد.

ويؤكد على أهمية التوصل الى تسوية سياسية بين الأطراف المتصارعة، ولايتوقع حصول هذه التسوية الاً بعد سنين، ويشير الى تباطؤ الولايات المتحدة في عمل ما يمكن لحل مشاكل العراق، لاوبل كان تصرفها بشكل يؤدي الى زيادة المشاكل الأمنية والضغط على القوات الأمنية العراقية بطرق تساعد على دفع العراقيين الى حرب أهلية واسعة؟؟؟

ويعتقد كوردسمان بأن الولايات المتحدة إستعجلت في نقل المسؤولية وبشكل غير واقعي الى قوات الأمن العراقية. ويتوقع بأن الوقت اللازم لحصول هذا الإنتقال هو بين ٣-٥ سنوات.

ويتناول نقاط الضعف الكثيرة في بنية القوات المسلحة العراقية، وتسئل عناصر الميليشيات اليها، وظاهرة ترك الخدمة، ومحلية قوات الشرطة وعدم ولاءها الى الحكومة المركزية، وعدم صلاحية بعض المعدات العسكرية مثل طائرات الهليكوبتر التي كان عمرها أكثر من ٢٥ عاماً، وعدم صلاحيتها للطيران!!!

ويشكك كثيراً بصحة ودقة التقارير الأمريكية الرسمية حول مدى تطوّر القوات العراقية وتقدمها.

إن هذا التقرير مما لايستغني عن دراسته صناع القرار في العراق والمسؤولين الكبار في وزارتي الدفاع والداخلية وبقية الأجهزة الأمنية والمهتمين بالشأن العام والعاملين في وسائل الإعلام.

لقد تجاوز العراق كثيراً التمرد السنّي أو التمرد الذي يقوده البعث، إنّه الآن في حالةٍ من الحرب الأهلية وقد تتصاعد هذه الحالة تماماً إلى مستوىٍ من صراعٍ أهليٍ خطير

إنّ ما بدأ بشكل حركةٍ مقاومةٍ صغيرةٍ إنحصرت بالموالين لحزب البعث وصادم حسين ، قد توسّع ليشمل إرهاب السنّة السلفيين الجدد والتمرد السنّي الواسع للقاعدة وسلسلةٍ أوسع من الصراعات العرقية والطائفية في هذه الأيام

إنّ التركيبة الحالية من تمردُ ألسنّه السلفيين الجدد المتطرفين والنزاع الطائفي للعرب السنّة ضدّ العرب الشيعة ، وصراع الشيعة ضدّ الشيعة على السلطة، والنزاع العرقي للعرب ضدّ الأكراد، كل ذلك يمكن أن يسبب بسهولة إنهيار التركيبة السياسية الحالية

إنها من الممكن أن تؤدي ، في أحسن الأحوال ، إلى حكومةٍ شيعيةٍ أو شيعيةٍ - كرديةٍ مهيمنة، مع وجود مراكز قوى محلية قوية ، وقاتلٍ مستمرٍ مع سنّة العراق

وفي أسوأ الأحوال ، فإنها من الممكن أن تتصاعد إلى حد تقسيم البلد ، والى نزاعٍ عرقيٍ وطائفيٍ خطيرٍ إلى حدٍ بعيدٍ جداً، أو إلى شللٍ غير طبيعيٍ

إذا كان العراق يريد تجنب الإنقسام والحرب الأهلية الشاملة، فعليه أن يعمل أكثر بكثير من تأسيس قواتٍ عراقيةٍ فعالة

ولا يمكن لجهدٍ كهذا أن ينجح دون وجود إستراتيجيةٍ متكاملة لوضع تسويةٍ سياسيةٍ دائميةٍ بين أطرافه الرئيسية : الشيعة العرب والسنّة العرب والأكراد - وحماية الأقليات الأخرى

ويجب أن يهتم التوافق السياسي كذلك بمواضيع حساسةٍ مثل الفيدرالية و السلطات المتصلة بالحكومات الإقليمية و المركزية ، ودور الدين بالسياسة والقانون ، والسيطرة على الثروات النفطية وعائدات التصدير و تعريف حقوق الإنسان وحشدٍ من مواضيعٍ أخرى

عملياً ، إنّ الولايات المتحدة لم تقم بفعل ما يلزم لحل المشاكل التي كان ينبغي عليها حلها، ولم تكيف نفسها بسرعةٍ مع الحقائق الظاهرة للعيان في العراق

وكانت إحدى المشاكل الرئيسية هي الفشل في تقدير طبيعة العنف في العراق بشكلٍ صحيح و طبيعته التي تتعدّد أكثر بشكلٍ متزايدٍ ونسبة التوتر الشديدة التي سوف يؤول إليها

بالرغم من ذلك، لم تطوّر الولايات المتحدة أبداً أية إستراتيجيةٍ شاملةٍ فعالةٍ للتعامل مع تسويةٍ سياسيةٍ ومع تطور كل عناصر القوات العراقية ، ولتحسين نوعية الحكومة العراقية والمساعدة الاقتصادية والنمو

وكانت النتيجة النهائية هي زيادة المشاكل الأمنية والضغط على القوات العراقية بطرق تساعد على دفع العراقيين إلى حربٍ أهليةٍ واسعة

وكنتيجاً لذلك ، فإنّ حكومة الولايات المتحدة وصانعي قرار أمنها القومي وجهاز إستخباراتها ، قتلوا من حجم التهديد الذي سوف تواجهه القوات العسكرية العراقية ، وقتلوا من حجم المصاعب في عملية تطوير قوات شرطة عراقية فعالة ، ودعوا إلى نقلٍ سريعٍ للمسؤولية وبشكلٍ غير واقعي إلى قوات الأمن العراقية

إنّ التقدم العراقي في مجال المصالحة غير مؤكد في أحسن الأحوال ، وربما يجري أيضاً ببطء شديد لكي يكون مقبولاً لدى الكونغرس والشعب الأمريكيين

بدا أنّ هناك إجماعاً بين المدربين على أنّ عدة سنين من جهد التدريب المتواصل من قبل القوات الأمنية للولايات المتحدة، سيكون أساسياً لتحقيق القليل من الإستقرار في العراق ، لكنّ المسألة ستستغرق أيضاً سنين لتحقيق تسويةٍ سياسيةٍ ذات معنىٍ بين الأحزاب والطوائف

لكنّ حلولاً ناجحةً لتطوير القادة ستأخذ سنيناً وليس أشهراً لتعطي ثمارها

إنّ تسلل الميليشيات الشيعية إلى داخل قوات الأمن العراقية ظل مستمراً وخصوصاً في الشرطة الوطنية وقوات الشرطة النظامية

نحن نؤمن بأن حوادث التأثير الطائفي الناشط في الجيش هي الأقل و في الشرطة الوطنية تكون متوسطة و في الشرطة المحلية تكون خطيرة - و بشكل واضح في بغداد و البصرة

وسوف تحتاج قوات الأمن العراقية إلى مساعدةٍ أساسيةٍ كبيرة و جهدٍ إستشاريٍ مهم، إذا قلّ الدعم من القوات الأمريكية المقاتلة ، إلى ما بعد بداية عام ٢٠٠٨ بكثير . إنّ إطاراً زمنياً واقعياً لهذا الإنتقال يقرب من ثلاث الى خمس سنوات

وإنه من السهل بكثير دفع قادة العراق للإتقسام على طول حدودٍ عرقيةٍ وطائفيةٍ بحيث تفرض تسويةً على مجتمعٍ وبنيةٍ سياسيةٍ مُمرّقين

في الوقت الذي تم فيه تدريب و تسليح أكثر من ٣٢٠,٠٠٠ رجل منذ سقوط صدام حسين ، فإنّ نسبةً كبيرةً منهم قد تركوا الخدمة أو فروا فيما بعد ، و أعدادٌ مهمةٌ قد قُتلوا و جرحوا

أنّ العدد الحقيقي للجنود المتواجدين في الواجب هو حوالي نصف إلى ثلثي المجموع و ذلك بسبب ترك الخدمة و غياب بدون ترك للخدمة و التآكل

يوجد إدراكٌ واسعٌ بأنّ، التقدم الفعّال في إنشاء شرطة وطنية و شرطة نظامية وقوات حماية المنشآت، يقلّ قليلاً جداً عن الحد الأدنى المطلوب

لكن قوات الشرطة المتنوعة للحكومة العراقية وقوات الأمن هي ضعيفة جداً و فاسدة و متصدّعة لعملية " المسك " ولا تستطيع توفير الأمن المستمر حتى في مناطق الخطر ذو المستوى المتوسط للسماح لمسؤولي الحكومة العراقية و عمال المساعدة ليقوموا بعملية " البناء "

معظم الشرطة هم محليون ، ويمكن قيادتهم وفق المصالح المحلية والظروف السياسية

والكثير من طائرات الهليكوبتر التي وصلت فعلاً كان عمرها أكثر من ٢٥ عاماً وغير صالحه للطيران

فإنّ الكثير من العناصر في قوات الأمن العراقية تبقى تدين بالولاء للمصالح الطائفية والحزبية

إذا حدثت حرب أهلية كبيرة بالفعل ، أو تقسّم البلد في حدود عرقية و طائفية فإنّ القوات العراقية النظامية يمكن أن تنقسم أيضاً . حتى إنها يمكن أن تتجزأ أكثر إذا انقسم التحالف الشيعي ، أو انقسم الشيعة والأكراد

إنّ معظم الضباط العراقيين قد تأثروا بشكل كبير بضعف الاختلافات العرقية والطائفية العراقية . وإنّ معظم المُجنّدين العراقيين قد تطوّعوا لأنهم بحاجة إلى المال ، لكي يستطيعوا إعالة أهلهم الذين يعتمدون عليهم تماماً

لا يستطيع أي شخص أن يثق بأي شيء في التقارير الرسمية عن التقدم في تطوير قوات الأمن العراقية أو التقدم الذي يرتبط بالنمو أو المساعدة الاقتصادية

تشير مناقشات مع خبراء قوات متعددة الجنسية في العراق إلى أن هناك نواقص كبيرة في المعدات و التزويد بالجند موجودة في الكثير من الوحدات و الكتائب

إنّ الطريقة الوحيدة للتخلص من هذا الاعتماد المستمر على الولايات المتحدة والقوى الخارجية الأخرى، بدون زيادة الخطر بشكل كبير نحو حرب أهلية رئيسية ونحو إنهاء جهد تطوير القوات العراقية ، هي في التوصل إلى مستوى كبيراً جداً من التسوية السياسية بحيث يُقوّض التمرد من أساسه وينتهي الاندفاع نحو الحرب الأهلية

إذا سارت الامور على ما يرام ، فإنّ القوات العراقية سوف تتحسن بشكلٍ مطردٍ بمرور الوقت وسوف تلعب دوراً حاسماً في تحقيق الأمن الذي يحتاجه العراق لتفعيل المصالحة والتسوية السياسيتين

لقد إنقسم العراق بشكلٍ واضحٍ إلى ثلاثة أجزاء ، يهيمن الشيعة على الحكومة المركزية و معظم أجزاء البلد ، أو الاتحاد الشيعي - الكردي المتلاحم الذي حقيقته هي نفسها . و يوجد في الغرب بقعةً سنّيةً خاليةً من الموارد ، تستمر في إظهار تحدياتٍ أمنيةٍ على مستوىٍ منخفضٍ على الأقل و تعتمد على مساعدة خارجية من بلدان سنّية

لتفسير الموضوع بشكلٍ بسيط ، فإنّ هذا يعني بأنّ حكومة الولايات المتحدة يجب أن تتوقف عن المغالاة في طبيعة الجاهزية العراقية الحقيقية و تطور القوات العراقية ، وأن تسعى للتوافق بين الحزبين على برنامجٍ أطول مدّةً يقام على الصبر والتقدم الحقيقي وموارد كافية

## المحتويات

٨	ملخص إجرائي.....
٨	توقع و تعلم و غير مقابل الإصرار و تفاعل وكن مهزوماً.....
١٠	الحاجة الى إستراتيجية و أداء شاملين.....
١٣	سرعة تطور القوات العراقية وتأثير الحرب الأهلية.....
١٧	ردة الفعل تجاه حالات الفشل الأمريكية والجروح المتكونة داخلياً.....
١٨	وصف الوضع الحالي لقوات الأمن العراقية بصورة شفافة.....
٢٢	الإفتقار إلى المعدات المناسبة.....
٢٤	المشاكل العرقية والطائفية في القوات النظامية.....
٢٦	تصورات شائعة عن تطور القوات العراقية.....
٣١	التقدم الحقيقي والتقدم الزائف في قيادة متغطسة في ساحة العمليات.....
٣٦	مشاكل الترغيب في قوات الأمن العراقية.....
٣٧	النجاح والفشل بواسطة عنصر القوة.....
٤٠	عملية " الإثثار " وخطط زيادة القوات العراقية.....
٤٢	دفع عملية تطوير القوات العراقية باتجاه سرعة غير واقعية.....
٤٣	تحدي تحويل القوات.....
٤٣	تطوير القوات العراقية إذا سارت الأمور بشكل جيد.....
٤٥	تطور القوات العراقية إذا سارت الأمور بشكل سيئ.....
٤٦	النظر إلى المستقبل.....

في السابق إلى عمليات تطهير عرقي واسعة الانتشار في المناطق الحضرية من قبل الميليشيات وفرق الموت التابعة للمجموعات العرقية والدينية الرئيسية الثلاث .

إذا كان العراق يريد تجنب الإنقسام والحرب الأهلية الشاملة، فعليه أن يعمل أكثر بكثير من تأسيس قوات عراقية فعالة . ولا يمكن لجهد كهذا أن ينجح دون وجود إستراتيجية متكاملة لوضع تسوية سياسية دائمية بين أطرافه الرئيسية : الشيعة العرب والسنة العرب والأكراد - وحماية الأقليات الأخرى، ويجب أن يهتم التوافق السياسي كذلك بمواضيع حساسة مثل الفيدرالية و السلطات المتصلة بالحكومات الإقليمية و المركزية ، ودور الدين بالسياسة والقانون ، والسيطرة على الثروات النفطية وعائدات التصدير و تعريف حقوق الإنسان وحشد من مواضيع أخرى.

### توقع و تعلم وغير مقابل الإصرار و تفاعل وكن مهزوماً

لقد فشلت الولايات المتحدة ، منذ سقوط صدام حسين في عام ٢٠٠٣ ولحد الآن في تحقيق طريقة نقد ذاتية مناسبة وواقعية للأفعال والسياسات في العراق. إنه ليس من الواضح بأنها قد نجحت في ظل أفضل الظروف ، لكن واحدة من أهم حالات فشلها القاسية كانت في الإنكار الثابت لحقيقة أنها كانت تواصل جهداً عالي المجازفة من أجل بناء الدولة وفي عمليات تثبيت الاستقرار والتي من الممكن أن تفشل بسهولة .

عملياً، إن الولايات المتحدة لم تقم بفعل ما يلزم لحل المشاكل التي كان ينبغي عليها حلها، ولم تكيف نفسها بسرعة مع الحقائق الظاهرة للعيان في

### تطور القوات العراقية وتحدي الحرب الأهلية :

#### المسائل الخطيرة

يجب أن تبين الولايات المتحدة

ما إذا كان على القوات العراقية القيام بالواجب

بقلم: أنطوني كوردسمان بمساعدة آدم ما وسنر

أعد في: ٢٦ / نيسان / ٢٠٠٧

#### ملخص إجرائي

لقد تجاوز العراق كثيراً التمرد السنّي أو التمرد الذي يقوده البعث، إنه الآن في حالة من الحرب الأهلية وقد تتصاعد هذه الحالة تماماً إلى مستوى من صراع أهلي خطير، إن ما بدأ بشكل حركة مقاومة صغيرة إنحصرت بالموالين لحزب البعث و صدام حسين ، قد توسع ليشمل إرهاب السنّة السلفيين الجدد و التمرد السنّي الواسع للقاعدة و سلسلة أوسع من الصراعات العرقية والطائفية في هذه الأيام.

إن التركيبة الحالية من تمرد السنّة السلفيين الجدد المتطرفين والنزاع الطائفي للعرب السنّة ضد العرب الشيعة ، وصراع الشيعة ضد الشيعة على السلطة، والنزاع العرقي للعرب ضد الأكراد، كل ذلك يمكن أن يسبب بسهولة إنهيار التركيبة السياسية الحالية . إنها من الممكن أن تؤدي ، في أحسن الأحوال ، إلى حكومة شيعية أو شيعية - كردية مهيمنة، مع وجود مراكز قوى محلية قوية ، و قتال مستمر مع سنّة العراق. وفي أسوأ الأحوال ، فإنها من الممكن أن تتصاعد إلى حد تقسيم البلد ، وإلى نزاع عرقي وطائفي خطير إلى حد بعيد جداً، أو إلى شلل غير طبيعي . لقد أدت هذه التركيبة



العسكرية الخارجية الجارية، ويستخدم حالياً لتنمية القوات .

بالرغم من ذلك، لم تطور الولايات المتحدة أبداً أية إستراتيجية شاملة فعّالة للتعامل مع تسوية سياسية ومع تطور كل عناصر القوات العراقية ، ولتحسين نوعية الحكومة العراقية والمساعدة الاقتصادية والنمو .

وكانت النتيجة النهائية هي زيادة المشاكل الأمنية

والضغط على القوات العراقية بطرق تساعد على

دفع العراقيين إلى حرب أهلية واسعة . إن

الاستراتيجية الجديدة لاستقرار العراق التي أعلنتها الولايات المتحدة في خريف عام ٢٠٠٥ لم تكن موثوقة أكثر من سابقتها . إنها بُنيت على تقييم مبالغ فيه عن النجاح السياسي وعلى مبالغة مقصودة عن النجاح في جهد المساعدة الاقتصادية وعلى تقديرات غير حقيقية عن التقدم في تطوير قوات الأمن العراقية وجهود غير كافية لتطوير حكومة فاعلة وإيجاد حكم القانون .

وكنتيجة لذلك ، فإن حكومة الولايات المتحدة

وصانعي قرار أمنها القومي وجهاز إستخباراتها ،

قللوا من حجم التهديد الذي سوف تواجهه القوات

العسكرية العراقية ، وقللوا من حجم المصاعب في

عملية تطوير قوات شرطة عراقية فعالة ، ودعوا

إلى نقل سريع للمسؤولية وبشكل غير واقعي إلى

قوات الأمن العراقية . كان هناك تقدم حقيقيّ ينجز

في مجال تطوير قوات الأمن العراقية، لكنّ مزيجاً

من الضغط السياسي في واشنطن والفسل في

الإقرار بمستوى العنف المتنامي في العراق

بالإضافة إلى الموارد غير الكافية، كل ذلك دعى

لتقدم أكبر مما كان ممكناً.

العراق . إن قيادة أمنه الوطني أصبحت جرحاً نازفاً

فيه من الداخل ، وكانت الولايات المتحدة تترنح

بين إستجابة مؤجلة وأخرى وتستجيب دائماً بشكل

بطيء جداً وبحالة شبه رافضة . وكانت إحدى

المشاكل الرئيسية هي الفشل في تقدير طبيعة

العنف في العراق بشكل صحيح وطبيعته التي

تتعدّد أكثر بشكل متزايد ونسبة التوتر الشديدة التي

سوف يؤول إليها.

إنّ هذه المشاكل الكثيرة في طريقة الولايات

المتحدة لفهم العراق ، وفي الاستراتيجية والتطبيق

في عمليات تثبيت الاستقرار وبناء الدولة ، كان لها

تأثيراً رئيسياً على تطور القوات العراقية . إنّ

القيادة الأمنية الانتقالية متعددة الجنسية في العراق

كان عليها أن تعمل ثلاثة تعديلات رئيسية على

الأقل على خطتها لتطوير القوات الأمنية العراقية

خلال الأعوام من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٧ ، ومن أهمها ،

وجوب تغيير الافتراض بأنّ قوات الأمن العراقية

سوف تواجه مستوى منحدر من العنف بمرور

الوقت، إلى الافتراض بأنّ هذه القوات يجب أن

تتفوق وتهزم أعداءها على مستوى متواصل من

العنف . وفي ربيع عام ٢٠٠٧ كانت القيادة الأمنية

الانتقالية متعددة الجنسية في العراق، أثناء عملية

توليها القيادة وبشكل نشيط ، تقوم (( في عملية

تقييم واسعة لقوات الأمن العراقية )) من أجل

تحديد التعديلات التي يجب القيام بها في النصف

الثاني من عام ٢٠٠٧ وما بعده . وأدى تقييم مماثل

في عام ٢٠٠٦ بشكل مباشر إلى إصدار قرار

رئيس الوزراء المالكي بزيادة حجم الجيش العراقي

وتمويله عن طريق الطلبات العسكرية الخارجية .

لقد تم دمج ذلك التمويل في حساب الطلبات

يأخذون على عاتقهم مشاكل أمن بلادهم إلى الحد الذي سمحنا لهم به حتى الآن " .

إنّ التأثير المزدوج للضغوطات من قبل الولايات المتحدة والحكومات العراقية، كان كُله واضحاً جداً على جهود تحسين الأمن في بغداد في عام ٢٠٠٦ . لم تكن القوات العراقية جاهزة للمهمة ، وإنّ الحكومة العراقية أثبتت عدم قدرتها أو عدم رغبتها للتعامل بشكل مؤثر مع الميليشيات الشيعية التي أصبحت تشكل مشكلة خطيرة مثل المتمردين السنة . إنّ الجهود الأخيرة لتقوية الجهد العراقي بعدد أكبر من المستشارين الأميركيين، و الأعداد المحدودة من قوات الولايات المتحدة هي غير مجدية على حد سواء .

إنّ الولايات المتحدة و قوات الأمن العراقية وجدت نفسها تقاثل في معارك في بغداد وفي مناطق أخرى ضدّ تمرد سُني ذو مستوى عالٍ من النشاط ، حيث استطاعوا أن "ينتصروا" على المستوى التكتيكي ، لكنهم لم يهزموا أو يُزيلوا أي طرف مسلح ولم يستطيعوا "مسك" المناطق بطرق توفر أمناً دائماً ، ولم يستطيعوا "الإسهام" في توفير خدمات حكومية حقيقية أو توفير الشروط التي تسمح في التطوير والتقدم الاقتصادي .

### الحاجة الى إستراتيجية وأداء شاملين

إنّ إستراتيجية "الإنتشار" الجديدة من أجل تأمين بغداد التي أعلنها الرئيس بوش في شهر كانون الثاني عام ٢٠٠٧ ، سوف توفر أعداداً كبيرة جداً من قوات الطوارئ الأمريكية وقوات عراقية وطريقة جديدة لتقوية دور الشرطة العراقية . إنّ النجاح الحقيقي ، على أي حال ، يعتمد على توفير درجة عالية جداً من الأمن لمدينة تضم أكثر من

وكان هذا الوضع قد تعقّد أكثر بالقرارات والمشاكل السياسية العراقية . إنّ القوات متعددة الجنسية في العراق والقيادة الأمنية الانتقالية متعددة الجنسية في العراق، كان قد توجّب عليها أن تتعامل مع حكومتين مؤقتتين ومع حكومة منتخبة بعد عام ٢٠٠٥ مما أجبر الولايات المتحدة ومستشاري التحالف الآخرين في محاولة تقوية الجهود بواسطة القادة العسكريين والمدنيين العراقيين رفيعي المستوى لأخذ سيطرة ومسؤولية كبيرتين تامتين على تطوير قوات الأمن العراقية قبل أن تكون جاهزة . لقد عمل جيش الولايات المتحدة تحت ضغط كل من واشنطن وبغداد ووصف ضابط كبير في القيادة الأمنية الانتقالية متعددة الجنسية في العراق جهود الولايات المتحدة في التعامل مع الجيش العراقي في أواخر شهر نيسان عام ٢٠٠٧ كما يلي :

إننا لن نحيد أبداً عن مبدأ منهج التدريب المنسجم مع المواصفات والمعايير العالمية لكل من الوحدات العراقية الجديدة وللجنود الذين يُلحقون إفرادياً بالوحدات على الرغم من الضغط الكبير الحاصل على هذا العمل من نظرائنا العراقيين . ولم نقم بدفع القوات العراقية إلى داخل المعركة . في الواقع ، إنّ زيادة نقل المجاميع المتحوّلة إلى وحدات تكتيكية في شهر آذار ٢٠٠٥ ، كان الهدف منه هو ضمان أن يكون لدينا فهم معقول وصحيح لقدراتها ....

ومن الجدير بالملاحظة، أنّ أكثر من ٣,٥٠٠ من الجنود العراقيين و ٤,٥٠٠ من الشرطة العراقيين كانوا قد قُتلوا في المعركة في السنتين الماضيتين ، وجرح ١٨,٠٠٠ آخرين . إنّ الوزارات الأمنية العراقية بالإضافة إلى قيادة الجيش والشرطة

هذه الحكومات ومؤسساتها القضائية ناشطة في الميدان .

يجب على العراق أن يواجه تحدياته الديموغرافية والاقتصادية إذا كان يريد من شعبه أن يدعم حكومته وينبذ العنف الطائفي والعراقي . ولا يستطيع العراق أن يحقق الاستقرار، على أي حال ، مالم تتوفر لشعبه درجة معقولة من الأمن الاقتصادي والأمن الطبيعي . ولا تستطيع أية دولة أن تتخلص من "سلطة حكومة لصوص" فاسدة مسيطرة على الدولة في وسط حرب . ولا يمكنها تحقيق سلم دائم مالم تقم بعمل مثل هذا التحول بمرور الوقت وتضع نهاية لتوزيع الدخل غير العادل وغير المتوازن بشكل ميوّس منه ، والقضاء على البطالة ورفع مستويات التشغيل الدنيا البالغة ٣٠-٦٠ %، ومالم تصبح تنافسية على المستوى العالمي والإقليمي .

ولا يزال التقدم في العراق بطيئاً أو مضطرباً في كل مجال من المجالات الأخرى الضرورية لجعل تطور القوات العراقية ناجحاً :

• **السياسة:** قسّمت الانتخابات في نهاية عام ٢٠٠٥ العراقيين فعلياً إلى مجاميع عرقية وطائفية ، مع أقلية صغيرة فقط صوتت في الواقع لأحزاب وطنية . ولم يظهر للعيان حزب وطني واضح منذ ذلك التاريخ . أظهرت الأحزاب الشيعية بشكل متزايد التنافس بين الأحزاب الثلاثة الرئيسية منها خلال سعيها للسيطرة على الدولة على حساب السنة . وعكس الأكراد وحدة أكبر، ولكن توجد خلافات حول "الاستقلال"، تتعلق بـ (بي كي كي) ، وبتوترات سابقة بين حزب الإتحاد الكردستاني و الحزب الديمقراطي الكردستاني . أما السنة فقد

خمسة ملايين نسمة وعلى توافق سياسي أكبر مساحة بين أحزاب العراق المتصارعة . إنها بعيدة عن الوضوح فيما إذا كانت ستبرهن على إمكانية تأمين مساحة بغداد الكبيرة ، ومدن الطوق التي حولها، بوسائل الولايات المتحدة والوسائل العراقية المتاحة .

قد يتطلب النجاح كذلك مستوى من الصبر والإصرار اللذين يمكن أن يجعل منهما المناخ السياسي للولايات المتحدة أشياءً مستحيلة ، و بالخصوص إذا كانت هناك حاجةً لجهدٍ مساندٍ يستمر حتى عام ٢٠٠٨، إنَّ التقدم العراقي في مجال المصالحة غير مؤكد في أحسن الأحوال ، وربما يجري أيضاً ببطء شديد لكي يكون مقبولاً لدى الكونغرس والشعب الأمريكيين . مرة أخرى ، قد تطلب الولايات المتحدة قريباً جداً وبإلحاح ، وتحاول التعجيل في حث الخطى بالطرق التي تزيد من المجازفة الخطيرة الحالية للفشل.

وما هو واضحٌ ، إنَّ الولايات المتحدة لاتستطيع أن تؤمّن بغداد أو العراق بدون قواتٍ عراقية مؤثرة، وهذا يشمل كلاً من الجيش والشرطة . وفي نفس الوقت ، لا يمكن لأية إستراتيجية تتوقف تماماً على التطور الناجح لقوات الأمن العراقية أن تنجح . يجب أن يؤسس العراق حكومةً فاعلة وحكم القانون وأن لا يقوم فقط بنشر قواتٍ عسكرية وأمنية وقوات شرطة فعالة . لا تتكون الشرعية من تحديد كيفية إختيار الحكومات ، ولكن من كيفية قيام هذه الحكومات بقضاء الحاجات اليومية لشعبها . ولا يمكن أن يأتي الأمن عن طريق القوة وحدها . يجب أن يكون لدى الحكومات الضوابط والموازنات التي يمكن أن تتوفر فقط عندما تكون

إنصارات قوات التحالف وقوات الأمن العراقية في بغداد بشكلٍ فعلى .

• **الأمن :** معظم العراقيين إما يفقدون الأمن من يوم لآخر، أو يعتمدون على ميليشياتٍ محليةٍ أو على القوات الأمنية . ويستمر الجيش العراقي بإملاكه أسبقيةً حقيقيةً واسعة على تطور الشرطة العراقية ، وإنّ "عام الشرطة " الذي أُذيع عنه الكثير في عام ٢٠٠٦ أحرز تقدماً بطيئاً على المستوى المحلي فقط .

• **النظام القانوني وحكم القانون:** لا يوجد إجماعٌ حقيقيٌ واسعٌ في الدولة حول نوع النظام الشرعي المراد إستخدامه والمحاكم غير موجودة في العديد من المناطق، وهي فاسدةٌ وغير مؤثرة في مناطق أخرى . إنّ السلطة الشرعية ، هي مثل الحكومة ، قد إنحدرت إلى المستوى المحلي .

• **التطور الإقتصادي :** إنّ إزدياد صور الإقتصاد الواسع مثل (الناتج المحلي الإجمالي ) تخفي مشاكل هائلةً عن الفساد وتوزيع الدخل والتشغيل وبالخصوص في المناطق السُّنية المضطربة وفي الأجزاء الأكثر فقراً في مدن العراق الرئيسية الكبيرة والصغيرة . ويُجبر الرجال اليافعون على الإختيار بين قوات الأمن العراقية والتمرد والمليشيات لأسبابٍ إقتصاديةٍ محضة . إنّ الإقتصاد على "المستوى الواسع الحقيقى" للمناطق السُّنية يستمر في التدهور وحتى في المناطق الشيعية الآمنة، فإنّ الإستثمار يكون محدوداً بسبب الخوف من الجريمة أو من التمرد . أما المنطقة الكردية، فتتجزّ تقدماً حقيقياً نحو النمو .

• **المساعدة :** لقد أنفق العراق بشكلٍ كبير الفيز من المساعدة الأمريكية والمساعدة الأخرى التي

بدأوا الآن في البحث عن هويةٍ سياسيةٍ وإنّ الحزبين الرئيسيين منقسمين و مسببين للخلاف .

• **دور الدستور :** لم يفعل وضع دستورٍ جديدٍ شيئاً لإيجاد إجماعٍ في الرأي، بينما فعل الكثير لتقسيم البلد. لقد ترك أكثر من ٩٠ نقطة من غير تفسير ، كلها تتضمن نقاشاتٍ كامنةً مثيرةً للانشقاق بين المجاميع العرقية و الطائفية ، والكثير منها يمكن أن يؤدي إلى توتراتٍ إضافيةٍ على دور الدين في الدولة .

• **المصالحة السياسية:** لا يزال القادة العراقيون يسعون الى الوحدة الوطنية و للتسوية ، لكن الحديث لم يتبعه شئٌ ملموس . إنّ خطط رئيس الوزراء **المالكي** لن تترسخ وإن الحكومة الجديدة لم تبين بأنها تستطيع أن تنفذ الخطط أو تعيد السُّنة العرب إلى توليفةٍ سياسيةٍ حقيقية. بينما لم يستجب **مقتدى الصدر** إلى إستراتيجية الولايات المتحدة الجديدة عن طريق تشجيع المقاومة المسلحة ، يبدو أنه قد فقد السيطرة على الأعضاء الأكثر تطرفاً في جيش المهدي . لقد كان التقدم في مواضيع رئيسيةً مثل **مراجعة الدستور** وإنجاز " **قانون النفط** " يسير بطيئاً وبعسر . ولم تتم إعادة النظر في **إجتثاث البعث** ولم تجر الانتخابات المحلية . وبقيت مسألة الفيدرالية ووضع الحكم الذاتي الكردي من دون حل .

• **الحكم :** لم تتمكن الحكومة الوطنية حتى من صرف ميزانيتها النامية ، ليس هناك ما يوضح بأنها تملك الآن تشكيلةً وزاريةً فعالةً أو إن لديها القابلية للحكم بشكلٍ حقيقى في مناطق عديدة . ويستمر ترك الحكم الفعلى للسلطات المحلية والإقليمية والأحزاب ولا تستطيع حتى إستغلال

## سرعة تطور القوات العراقية وتأثير الحرب الأهلية

من الصعب قياس التقدم في عملية تطور قوات الأمن العراقية ، وتُضخّم التقارير "غير المصنّفة" التي تصدر عن حكومة الولايات المتحدة وعن العلاقات العامة في قوات المتعددة الجنسية في العراق والتي تخصّ القوات العراقية، بشكل كبير جداً عملية التقدم ، وتُهمل أو تقدم بأقل من الحقيقة، المشاكل الحقيقية الواسعة ، وتعطي حدوداً زمنية غير واقعية. على أي حال ، تُركّز الكثير من تقارير وسائل الإعلام على الحالات التي تقشّل فيها القوات العراقية - وعادةً الحالات التي تصبح فيها هذه القوات تحت ضغط كبير وحيث لم يتوفر للوحدات الجديدة الوقت الكافي لتكتسب الخبرة، و"تزعزع" قيادتها وأفرادها.

يوجد نجاح حقيقي جداً وإتجاهات إيجابية في الجيش العراقي النظامي . بعض الوحدات تقاتل فعلاً بشكل جيد ، وتستطيع الكثير من الوحدات أن تؤدي أدوراً أمنية مهمة بمساعدة الولايات المتحدة . وفي نفس الوقت، فإن النقص المطلق للشفافية في وصف الحكومة الأمريكية المُعلن عن الحرب، قد جعل إمكانية تمييز النجاح من الفشل والحقيقية من الخيال شيئاً مستحيلًا تقريباً .

إنّ وزارة الدفاع الأمريكية قد توقفت عن إعطاء تفاصيل مهمة علنية حول حرب العراق و الشرطة ومستويات التحصين والتأهب لتنفيذ الواجبات على الحدود وتعطي فقط معلوماتٍ عن عدد الوحدات " الجاهزة والمزودة بالأسلحة" وعن التي " في القيادة ". وهذه المعلومات غير واضحة إذا لم تكن

قُدّمت بعد سقوط صدام وكذلك أموال النفط مقابل الغذاء . ولقد تم صرف أجزاء كبيرة من هذه المساعدة على الفساد وعلى المتعاقدين من الخارج والاستيراد وعلى الأمن وعلى مشاريع ذات تخطيطٍ وتنفيذٍ ضعيفين ، والتي هي الآن غير قابلة للاستمرار . على أي حال ، سوف يحتاج العراق بشكل كبير إلى مساعدة مستقبلية كبيرة للبناء والنمو إذا تمكن من تحقيق التوافق السياسي والأمن . أودعت الولايات المتحدة ٢٠,٨ بليون دولار من ٢٠,٩ بليون دولار بتاريخ ٢٠٠٧/٢/١٣ في صناديق المساعدة المالية. وتعهدت ب ٢٠,٢ بليون، وأنفقت ١٧,١ بليون دولار . لقد إستمرت عدم قدرة الولايات المتحدة على تزويد أية وجهه من جهد مساعدتها بالعدد الكافي من الخبراء المدنيين ويفتقر الأمن والنقل إلى عمليات مساعدة فاعلة في مناطق كثيرة .

• **النفط والطاقة** : إستمر العراق في إنتاج أقل من ٢,٥ مليون برميل من النفط يومياً ويصدر في الواقع أقل من ٢ مليون برميل في اليوم . وكان يعتمد على الوقود والبنزين المستورد، أي أكثر من ٥٠% من إحتياجاته الإجمالية . ولم يحصل أي إصلاح رئيسي في حقول ومنشآت العراق النفطية . وبقيت عمليات ضخ النفط وتدفق المياه من المشاكل الرئيسية ، إنّ معدل إمكانية إستخراج النفط من الحقول المنتجة أقل من ثلثي المعدل العالمي .

لا يزال الكثير من العراقيين لديهم الأمل في المستقبل على الرغم من هذه المشاكل ، ولا يزال لديهم إحساس قويّ بالهوية الوطنية. على أي حال ، إنّ الضغوط التي فرقت العراقيين بقيت في تزايدٍ، وإستمر التوتر والنزاع الأهليين في النمو .

لتحقيق القليل من الإستقرار في العراق ، لكن المسألة ستستغرق أيضاً سنين لتحقيق تسوية سياسية ذات معنى بين الأحزاب والطوائف .

بعض العراقيين قد أغروا حقيقةً . لكن الكثير منهم ليس كذلك ، بل طُلب منهم أن يقاتلوا كما لو كانوا قد أغروا تماماً لدعم الحكومة الوطنية بدلاً من التوقيع للخدمة من أجل كسب معيشتهم والبقاء أحياءً . وهناك مشاكل أيضاً في جهود الاستشارة وإحكام الطوق للولايات المتحدة . كما كانت الحالة مع، "أي آر في أن" ، في فيتنام ، لم يكن مستشاريهم في كثير من الأحوال مدربين وتقصصهم المهارات اللغوية لمراقبة الأجر و المساواة في الترقيّة و الأوضاع في المراكز و تجهيز الغذاء والأوضاع المادية الأخرى الخطيرة على كل من معنويات الناس الصادقة والتحريض . بعض المستشارين إختاروا أن يهملوا حقيقة الاختلافات العرقية والطائفية والتحريض ، و لم يتبعوا سبب إستمرار العراقيين فعلياً بترك وعدم مراقبة، الأحوال العائلية أو المشاعر تجاه الأفراد العسكريين في مناطق بلدهم .

وهناك مشاكل جدية في توفير عدد كافٍ من الضباط وضباط الصف أعلنت عنها كلتا الوزارتين الأمنيتين ، لكنّ حلولاً ناجحةً لتطوير القادة ستأخذ سنيناً وليس أشهراً لتعطي ثمارها . في كثير من الحالات ، يُطلب من القوات المقاتلة العراقية أن تضطلع بمهمة غير معتادة في الدفاع والدعم في نفس الوقت . إنهم يفتقرون إلى الخبرة لصيانة أسلحتهم ومعداتهم ويفتقرون إلى مقدرتهم كمجموعة واحدة والى الدعم الخارجي للقيام بالصيانة . الإنتشار المتقدم وإستبدال التدريب العسكري الشرقي بتدريب غربي أو أمريكي، مطلوبٌ لإدامة معداتهم إذا كانت غربيةً أو أمريكية .

عديمة المعنى تقريباً . إنّ عبارة "في القيادة" لا تتضمن مدى الاستقلالية عن دعم الولايات المتحدة . وبالمثل ، فإنّ القادة السياسيين للإدارة الأمريكية يركزون بشكل ثابتٍ على أعداد قوات الشرطة والجيش النظاميين الذين قد تم تدريبهم وتسليحهم بوصفهم معياراً أساسياً للنجاح، على الرغم من أنّ وزارة الدفاع بيّنت في تقريرها في شهر آذار ٢٠٠٧ حول "قياس الأمن والاستقرار" في العراق بأنّ القيادة العراقية وقيادة قوات متعددة الجنسية في العراق لا تعرفان أبداً ، وليس كم هو عدد الجنود "المسلحين والجاهزين" الذين طُردوا أو تركوا الجيش . إنّ القوات متعددة الجنسية في العراق تعتقد فعلاً بأنّ ما يقرب من ٥٠,٠٠٠ جندي وشرطي قد قُودوا بالتآكل ( قتلوا و جرحوا و فصلوا ، وتركوا الخدمة ) على مدى السنتين الماضيتين ، لكنها تلاحظ بأنّ بيانات الوزارات العراقية تبقى متضاربة ، وخصوصاً ما يتعلق بكل عناصر الشرطة .

إنّ الملاك العسكري الأمريكي الذي يدرّب ويعمل مع الوحدات العراقية يعطي تقييماتٍ سردية متفاوتة عن صفاتهم . وتوجد قصصٌ كثيرة عن الإساءة، والفساد وولاءاتٍ متنوعة ، وكذلك عن الشجاعة و الالتزام والنجاح.

تقول بعض الوحدات المستقلة، أن تكون "في القيادة" تعني أن تكون مقتدرةً بشكل كبير ومحايده سياسياً ، بينما يكون الآخرون متحزبون بشكل واضح و غير مؤثرين و متحمسين و مقيددين بولاءاتٍ ومهام محلية ، أو لديهم نسب فرار عالية حيث تشتتت الوحدة بشكل فعال . بدا أنّ هناك إجماعاً بين المدربين على أنّ عدة سنين من جهد التدريب المتواصل من قبل القوات الأمنية للولايات المتحدة، سيكون أساسياً

على أي حال، يشير تقرير على مستوى الوزارة والوحدة ، إلى أن التقدم ربما يكون أبطأ من توقعات قيادة قوات الأمن متعددة الجنسية في العراق بشكلٍ مهم ، وربما يكون المسؤولون والضباط العراقيون بطيئين في التهيؤ، ويعانون كذلك من مستويات خطيرة من الفساد . إنّ مشاكل الأجور لدى الحكومة العراقية و الفساد والنقص في المعدات والتسهيلات اللازمة و نقص العناية الطبية المناسبة والنقص في الدعم المناسب للعائلات والمشاكل في تعويضات العجز الجسدي والموت ، كثيراً ما تنتهي بالفقر والبطالة للشباب العراقيين . إنّ قوات الأمن العراقية لها تأثير رئيسي على مشاكل ، الفرار و المعنويات و التحريض والاستباق المستقبلي .

إنّ النتيجة النهائية هي في بعض الأحيان إستهلاك وحدات غير جاهزة أو منهكة على الرغم من إضافة وحدات أمريكية أو مدمجة . إنّ الرجال الذين لا يتطوعون للمهام القتالية الصعبة وخصوصاً في البيئات العرقية أو الطائفية المعقدة أو في مناطق خارج بيوتهم ، يُدفعون للقتال . هؤلاء كثيراً ما يكون لديهم براعات ضعيفة و أسلحتهم ومعداتهم تكون وبشكلٍ حادٍ ثانويةً بالنسبة لنظرائهم الأمريكيين ويكونون مستثنين على الأقل من القيادة ومن حلقات الاستخبارات، كي يحافظوا على الأمن . إنهم يُعاملون في بعض الأحيان على أنهم نظراء ثانويين أو نظراء لا يمكن الاعتماد عليهم .

وتبقى المسائل الطائفية والعرقية تشكل مشكلة خطيرة . خبراء قيادة قوات الأمن متعددة الجنسية نقلوا في شهر نيسان ٢٠٠٧ بأن :

من وجهة نظر الولايات المتحدة ، إنّ المشكلة هي في تعليم القادة العراقيين ليكونوا موظفين مسؤولين عن الثروات ومن وجهة نظر عراقية ، هناك حاجة لتغيير التهذيب العسكري السابق ، وإعطاؤهم الأسبقية في الدفاع والعمليات اللوجستية ، وإمكانية المساندة التي تنظر إليها القوات العراقية سابقاً على أنها ضرورية أبداً حتى أثناء الحرب العراقية - الإيرانية وحروب الخليج .

إنّ قيادة قوات الأمن متعددة الجنسية الانتقالية في العراق تشعر فعلاً بأن ، " الجيش والشرطة العراقيين يعتمدان على نفسيهما فيما يتعلق بإدامة الحياة و إنّ التحالف يقدم دعماً محدوداً في مجالي الوقود والمواد الاحتياطية ولكن معظم عمليات الدعم الأخرى يسيطر عليها ويقوم بها العراقيون " .

**يلتزم خبراء قيادة قوات الأمن متعددة الجنسية في العراق بأن :**

قاعدة التدريب التي تدعم جهود التجنيد وتدريب الدخول الأولي لكل من عمليات إعادة التدريب للفرد وللوحدة المشكّلة حديثاً، قد تم نقلها إلى السيطرة العراقية وتعمل بشكلٍ فعال ... لقد ساعدنا كلاً من وزارة الدفاع ووزارة الداخلية، لتطوير بناء لوجستياً معزلاً بعقدٍ كخطوة مؤقتة حتى يتمكن العراقيون من القيام بمعظم المهام اللوجستية بأنفسهم . إنّ هذا البناء هو في الموضع الصحيح ولدى الوزارات ميزانية تكفي لمهمة إدامته . لقد تبنت كلتا الوزارتين "مفهوم الدعم" مع معالم ومقاييس للأداء . يوجد تقدّم قابلٌ للقياس في مجال العمل اللوجستي الذي يعتمد على النفس في كل صنوف التجهيز وعبر كل المهام اللوجستية .

فهو تعاطفٌ مع أولئك الذين يقومون بالأعمال الإجرامية على الأساس الطائفي .

نحن نَحْمَنُ بأن حوادث التأثير الطائفي الناشط في الجيش هي الأقل و في الشرطة الوطنية تكون متوسطة و في الشرطة المحلية تكون خطيرة - و بشكل واضح في بغداد و البصرة . و إننا نَحْمَنُ بأن حوادث التأثير الطائفي الكامنة في الجيش تكون منخفضة و في كل قوات الشرطة تكون عالية . إن خفض التأثيرات الطائفية الناشطة يتطلب عمليات إستقصاء واضحة و متابعات حقيقية من قبل قادة شجعان . و تخفيض التأثير الطائفي الكامن سوف يعتمد على تقدم سياسي أبعد باتجاه المصالحة الوطنية.

إنّ المشاكل التي تؤثر على مجمل تطور قوات الأمن العراقية قد ازدادت سوءاً منذ نهاية ٢٠٠٦ ، و يبدو أنّ تصريحات من قبل الرئيس بوش و رئيس الوزراء المالكي، بالإضافة إلى ضغط الانتخابات الأمريكية قد عجلت بالولايات المتحدة و حلفائها لوضع جدولاً للإسحاب . و أصبح تنمية القوات العراقية ضرورةً سياسية، ومثلما هي تبدو أنّ تكون الطريقة الوحيدة بالنسبة للولايات المتحدة للبقاء لفترة مهمة والطريقة الوحيدة لتولي العراقيين شؤونهم بأنفسهم، تبدو مقبولة .

القليل من الأداء العراقي في الميدان، على أي حال ، يشير إلى أنّ الجيش و القوات الأمنية و الشرطة كاملةً بنسبة "٧٥ %" كما ادعى بعض المتحدثين الأمريكيين في الحديث حول فترة زمنية من ١٨-٢٤ شهراً لانتقال كامل للمسؤولية إلى القوات العراقية في عام ٢٠٠٦ ، وسوف تحتاج قوات الأمن العراقية إلى مساعدة أساسية كبيرة وجهد

وزير الداخلية قد وافق على برامج تحويل معدله لقيادة قوات الأمن متعددة الجنسية في العراق لكل من الشرطة الوطنية والمحلية وقد تصرف لإستبدال قادة غير ناشطين قد تم تحديدهم من قبل . في الأشهر الستة الماضية ، تم إعفاء ٥ من ٩ من قادة ألوية الشرطة الوطنية من واجباتهم .

إنّ تسلل الميليشيات الشيعية إلى داخل قوات الأمن العراقية ظل مستمراً وخصوصاً في الشرطة الوطنية وقوات الشرطة النظامية . إنّ الميليشيات تخوّف الأفراد من قوات الأمن لتضمن تعاونهم أو على الأقل تحبط المعركة ضدهم . إنّ الولاءات المتنوعة لا توجد فقط على مستوى الأفراد من الضباط والشرطة ، بل أيضاً داخل الوزارات المهمة . على أي حال، كما يلاحظ ضابط رفيع من قيادة قوات الأمن متعددة الجنسية في العراق ، إنّ هذه المشاكل هي علامة لقضايا أكثر خطورة بكثير:

لقد كان يوجد تناقصٌ مطلقٌ للثقة داخل الحكومة وداخل صفوف الناس خلال السنة الماضية ، وظهر هذا التناقص لدى كل شخصٍ حيث يظنُّ أحدهم أسوأ الظن في الآخر. وحتى نكون متأكدين ، فقد كان هناك تسرّب . يجب أن يلاحظ ، على أي حال ، بأنّ الحكومة العراقية شجعت الشباب من الرجال للتصل من ولاتهم للميليشيات الطائفية - و للدخول في قوات الأمن كأفراد، وليس كمجموعات، إذا كانوا مؤهلين .

إنّ العامل الأكثر أهميةً في تقييم ولاء وتلاحم قوات الأمن العراقية هو وجود التأثير الطائفي . إنّ هذا التأثير يمكن أن يؤثر بطريقتين : مباشرة وغير مباشرة . إنّ التأثير الطائفي المباشر هو سلوكٌ إجرامي . أما التأثير الطائفي الغير مباشر او الكامن



استشاري مهم، إذا قلّ الدعم من القوات الأمريكية  
المقاتلة ، إلى ما بعد بداية عام ٢٠٠٨ بكثير . إن  
إطاراً زمنياً واقعياً لهذا الإنتقال يقرب من ثلاث الى  
خمس سنوات .

وبإختصار ، إزداد عدد ونوعية قوات الأمن العراقية .  
إنّ خطط كل من الولايات المتحدة والحكومة  
العراقية يجب أن تبقى ، على أي حال ، تهتم  
بالمشاكل الخطيرة في ما يتعلق بالطاقة البشرية و  
نوعية الجند و التهذيب والمعدات والتي سوف  
تستغرق على الأقل ثلاث إلى خمس سنوات لحلّها .  
وبأهمية أكبر ، إنّ التحسّن في القوات العراقية لم  
يؤد بعد إلى أمن متزايد ، وإنّ الجهد المالي لا يمكن  
تسريعه أو تجيشه بطرق تسمح للولايات المتحدة أن  
تقوم بإنسحاب سريع وناجح لقواتها .

### **ردّة الفعل تجاه حالات الفشل الأمريكية والجروح المتكونة داخلياً**

إنّ القادة والسياسيين في الولايات المتحدة مجبرين  
على إعادة التفكير بكامل طريقة عملهم لتأمين البلد .  
وأعلن الرئيس بوش عن إستراتيجية جديدة للعراق  
في ١٠ كانون الثاني ، ٢٠٠٧ ، تركّز على عملية  
"تشر" قصيرة المدّة للقوات الأمريكية في بغداد  
ومحافظة الانبار .

إنّ إستراتيجية " الإنتشار" هذه و بالإشتراك مع خطة  
العمليات الحربية المضادة للتمرد الجديدة لبغداد،  
المنفذة من قبل الجنرال بترايوس ، يمكن أن تحقق  
إنخفاضاً مؤقتاً في العنف . على أي حال ، بدون  
الكثير جداً من الجهد الحقيقي والكثيف لتطوير قوات  
الأمن العراقية و بالإشتراك مع مصالحة سياسية بين  
قوى العراق الرئيسية ، قد تفشل عملية "الإنتشار"  
ويكون الشئ نفسه صحيحاً إذا دُفعت عملية تطوير

القوات العراقية بسرعة كبيرة جداً . "نسبة التقدم"  
هي مسألة رئيسية يجب أن توطّر كثافة جهد  
التطوير، ويجب أن تكون القوات العراقية قادرة  
على أن تمتص ما توفره لها قوات متعددة الجنسية  
في العراق وأن يكون لها الوقت الكافي للعمل مع  
وحدات التحالف النظرية لكي تصبح هذه الوحدات  
مؤثرة بشكل فعلي وممكنة نفسها بنفسها .

على أي حال ، إنّ الإستراتيجية الأخيرة تركّز كثيراً  
جداً على بغداد ،حيث يترك " النصر" السؤال مفتوحاً  
عن نوع الإستراتيجية - إن وُجدت - لدى الولايات  
المتحدة للتعامل مع العراق كدولة أو لاتخاذ فعل  
مؤثر حتى لو نجحت إستراتيجيتها في " الإنتشار "  
في بغداد .

إنّ الكثير من الأموال و القوة البشرية والصبر  
سوف لن تكون كافية لسحب العراق إلى الوراء من  
حافة الهاوية بدون إستراتيجية جديدة أكثر واقعية  
لتأطير وتوحيد جهود الولايات المتحدة ، والتحالف ،  
وجهود العراقيين . إنّ إنتخابات الولايات المتحدة  
النصفية هي ببساطة تأكيداً لهذه الحاجة لإجراء  
تغييرات رئيسية في سياسية الولايات المتحدة تجاه  
العراق والتي تأكدت من خلال إستبدال وزير الدفاع  
دونالد رامسفيلد بروبرت غيتس .

إنّ النوع الخاطئ من التغيير ، على أي حال ، يمكن  
ببساطة أن يصنع هزيمة أكيدة ، ويزيد الخطر  
ويضغط الأحداث لتخرج من السيطرة . إنّ المطالبة  
من قبل بعض الديمقراطيين للضغط على الحكومة  
العراقية نحو إقامة تسوية ومصالحة وطنية عن  
طريق تخفيض مستويات القوات، هو زخم متجمع ،  
لكن قوات الأمن العراقية ببساطة غير جاهزة لتولّي  
مثل هكذا مهمات، وإنه من السهل بكثير دفع قادة

## وصف الوضع الحالي لقوات الأمن العراقية بصورة شفافة

إنّ الجهد لإنشاء قواتٍ عسكريةٍ وقواتٍ أمنٍ وطنيٍ و قواتٍ شرطةٍ عراقيةٍ فعّالةٍ قد كان و بشكلٍ هامشيٍ أكثر نجاحاً من جهود العراق الاقتصادية و السياسية ، ولكن مستوى النجاح الذي خطت له الولايات المتحدة قد كان نادراً حدوثه حتى في بداية عام ٢٠٠٦ . إنّه كذلك كان نجاحاً أقل كثيراً مما إدّعت به وزارة الدفاع ، و كما تمّ تقديمه في شهادةٍ حديثةٍ للكونغرس . إنه ليس واضحاً أبداً فيما إذا كانت المشكلة "تطيل" البحث عن منفعةٍ سياسيةٍ ، أو الرغبة لتجنب رؤية الولايات المتحدة تقبل الهزيمة ، أو خداع النفس . إنّ الحقيقة ، على أي حال ، هي لا يمكن واقعياً الآن إتخاذ أي شيءٍ تقوله الولايات المتحدة رسمياً عن تطور القوات العراقية بقيمته الظاهرية ، وإنّ الإفتقار إلى الأمانة بشكلٍ واقعيٍ في كل شيءٍ مما تعلنه قوات متعددة الجنسيّة في العراق حول تطور قوات الأمن العراقية قد أصبح خزيٍّ مأساوي .

لقد أعلنت الولايات المتحدة مستويات التجنيد العراقية بناءً على عدد الرجال الذين قامت بتدريبهم وتزويدهم بالمعدات ، هذه المستويات المعلنة لاتشابه مستويات التجنيد الحقيقية للرجال الذين لايزالون في الخدمة . إنها إدّعت بأنّ الوحدات العراقية هي في الطليعة ، تلك في الواقع لها القليل من النشاط و القدرة اللتان لهما علاقةٌ بالعمليات أو ليس لها أيّ علاقةٌ بها، إشراك الوحدات التي تعكس قدرةً مهماتيةً حقيقيةً جداً مع تلك التي هي فاشلةٌ، تُسرّع في نمو عناصر يجب إعتبارها في المستويات الأدنى للجهوزية . لقد دُفع خليطٌ من عمليات نقل حقيقيةٍ للمسؤولية إلى قواتٍ عراقيةٍ فعّالةٍ وعمليات

العراق للإتقسام على طول حدودٍ عرقيةٍ و طائفيةٍ بحيث تفرض تسويةً على مجتمعٍ وبنيةٍ سياسيةٍ مُمرّقين . إنّ التشجيع على الإتحاد و الإنفصال ربما يكون له نفس التأثير تماماً . إنّ المفتاح الرئيسي هو التوازن . إذا إنتقلت المهمات من الولايات المتحدة وحلفائها إلى العراقيين بسرعةٍ كبيرةٍ ، فإنها سوف تتداعى وربما تتجزأ . وإذا إنتقلت هذه المهمات بشكلٍ بطيءٍ جداً ، فسوف تصبح القوات العراقية معتمدةً على التحالف وتفشل في تحقيق التقدم .

إنّ وضع أهدافاً واقعيةً لجهود تطوير قوات الأمن العراقية يعني فهم الحاجة لجعل القوات الموجودة الآن مؤثرةً قبل أي توسيعٍ كبيرٍ من أجل تصحيح أخطاء الماضي القاسية في تطوير الشرطة و دفع قوات الجيش العراقي إلى الميدان . هناك حاجةٌ للمزيد من الوقت ، وليس القليل . علاوةً على ذلك ، لا يمكن لأي شكلٍ من العمل العسكري الأمريكي و تطوير القوات العراقية أن ينجح دون نجاحاً سياسياً عراقياً وطريقةً رئيسيةً مهمةً جديدةً لتوفير مساعدةٍ إقتصادية ، و مساعدة العراق لتطوير حكومةٍ فعّالةٍ ، و تأسيس حكم القانون ونظام عدلي جنائي .

إنّ النتيجة النهائية هو توترٌ متصاعدٌ على الأقل بين ثلاث حاجاتٍ ملحةٍ تتضاربُ جزئياً : الرغبة لتخفيض مستويات قوات الولايات المتحدة بسرعةٍ إلى حدٍ ما و الحاجة لممارسة الضغط على اللاعبين السياسيين الرئيسيين في العراق و الحاجة إلى مستويات قوةٍ عاليةٍ لتوفير الأمن لكي تتمكن العملية السياسية البطيئة و جهود تدريب القوات من أن يحدثان . و يُترك للمستقبل رؤية كيف أنّ هذه القوى المتصارعة سوف تنتهي .

ناجحةً بشكل هامشي فقط ، و لا يوجد برنامج مماثل للشرطة .

إنّ التذنيات المفاجئة في القوة الحقيقية مقابل الأعداد "المدربة و المسلحة" للشرطة النظامية و قوة حماية المنشآت هي أكبر بكثير . إنها من المحتمل أن تكون في زيادة بنسبة ٣٠% تماماً من مجموع الرجال الذين أعلن بأنهم مُدرَّبين و مُسلَّحين و يمكن أن تكون بمستوى ٥٠% - على الرغم من وجود الكثير من الوحدات المزودة بالجدد لكنهم وهميين، غائبين و غير كفؤين بحيث أن أي تقدير دقيق يكون ما بين صعباً إلى مستحيلاً . من الواضح أن الكثير من الوحدات قد جُهزت بالرجال بشكل سيء حيث أنها قوات وهمية أو جوفاء ، لكن وزارة الدفاع قالت بأنه لا توجد طريقة مضبوطة لمتابعة المجموع ، و البيانات السردية هي أقل مصداقية بكثير مما هو في القوات النظامية .

يشير التقرير الفصلي لشهر آذار ٢٠٠٧ من وزارة الدفاع حول قياس الأمن و الإستقرار في العراق إلى:

أنّ العدد الحقيقي للجنود المتواجدين في الواجب هو حوالي نصف إلى ثلثي المجموع و ذلك بسبب ترك الخدمة و غياب بدون ترك للخدمة و التآكل . وقد عانت قوات الشرطة أيضاً من تآكل مهم للأفراد من الذين تدرَّبوا على أيدي التحالف ، لكنّ الحكومات الإقليمية و المحلية قد إستخدمت شرطة إضافية من خارج نظام التدريب و التسليح .

علاوة على ذلك ، إنّ مجاميع القوة البشرية لقوات الأمن العراقية كلها ، أو حتى بالنسبة للقوات العراقية الخاصة، ربّما كانت غير صحيحة إلى حد كبير حتى لو أنها كانت تُظهر شيئاً ما يتصل

نقل تجميلية مُستحثةً سياسياً إلى قيادات و وحدات عراقية لا تستطيع القيام بأداء مثل هذه المهام ، وكثيراً ما تكون معتمدة على دعمٍ درعي، ومدفعي وجوي ، لوجستي و خدمي من الولايات المتحدة ، وعلى الإستطلاع والمراقبة و الإستخبارات من جانب الولايات المتحدة .

في الوقت الذي تم فيه تدريب و تسليح أكثر من ٣٢٠,٠٠٠ رجل منذ سقوط صدام حسين ، فإنّ نسبة كبيرة منهم قد تركوا الخدمة أو فرّوا فيما بعد ، و أعداد مهمة قد قُتلوا و جرحوا . و كما لوحظ سابقاً ، فإنّ خبراء قوات متعددة الجنسية في العراق حدّدوا المجموع ب ٥٠,٠٠٠ على الأقل . على أي حال ، يشعر هؤلاء الخبراء أيضاً بأنّ هذه الأرقام هي تنبؤية، بُنيت على تحليل تاريخي . و يُتوقع أن تكون نسب التآكل حوالي ١٥%، إنهم يشعرون عن طريق ذلك المقياس ، بأنّ العراق ربما فقد عدداً أقل فعلياً عن طريق الفرار مما قد تم التنبؤ به ، و بأنّ مجموع الذين قُتلوا و جرحوا و فرّوا، المذكور أعلاه ، هو على المستوى التاريخي .

يتغيّب حوالي ١٠ - ٢٠% من أولئك الباقون، في أي وقتٍ مفترضٍ لأنهم يذهبون للإهتمام بعوائلهم و نقل أجورهم في بلدٍ لا يوجد فيه نظامٌ مصرفي نافع . إنّ القوات النظامية العراقية و الشرطة الوطنية ربما يكون فيهما نقصٌ بحدود ٢٠-٢٥% عن مجاميع القوة البشرية التي أُعلن عن تدريبها و تسليحها ، لكن النسب يمكن أن تكون أكثر بكثير . يوجد بالتأكيد الكثير من الكنائب مزودةً بمستوياتٍ من الجند تحت نسبة ٥٠% ، و وحدات كثيرة فيها نقصٌ كبيرٌ في عدد الضباط . و هذا يترك المشكلة بأن تبقى تمثّل تحدياً للقادة العراقيين . لقد كانت "تجربة قاعدة عمل" نظام مصرفي داخلي لوزارة الدفاع

في ربيع عام ٢٠٠٦ تحديداً ، بدأت قوات متعددة الجنسية في العراق ، والقيادة الأمنية متعددة الجنسية الانتقالية في العراق لتطوير قابلية الإنتشار كإختصاصٍ صميمي لكل الجيش العراقي . ونتيجة لذلك ، عملت القوات متعددة الجنسية في العراق عدة تدابير رئيسية ، و تشمل التحركات المحمية بالدروع وإمكانية تأمين الطرق ، لإعطاء الجيش العراقي إمكانية إنتشار أفضل . إن قوات متعددة الجنسية في العراق و الحكومة العراقية هما الآن يبحثون في تحسين قاعدة التجنيد و تحسين الأجر ( منذ شهر كانون الثاني ٢٠٠٧ ، يستلم الجيش العراقي مخصصات إنتشار لتلك الوحدات التي تخدم خارج قواطعها المحددة لها ) ، ولعمل ترتيباتٍ أخرى لتشكيل قواتٍ يمكن نشرها على إمتداد الوطن . على أي حال ، تبقى في الواقع هناك حاجة لمعداتٍ و منشآتٍ حديثة ، لأن الوحدات القابلة للانتشار تُدفع إلى قتالٍ ذو خطورة أكبر .

إنّ قوات وزارة الدفاع (الجيش العراقي والقوية الجوية و البحرية والعمليات الخاصة و القوات المساندة العراقية تعمل أفضل من قوات وزارة الداخلية على العموم . وكرّد جزئي على هذا التطور ، أعلنت وزارة الدفاع في ٢٠٠٧ بأنّ "قوات وزارة الداخلية العراقية سوف تُدرّب وتُسلّح مثل قوات وزارة الدفاع".

في محاولة لإعداد قوات الأمن العراقية بشكل أفضل لمقاتلة التمرد ، وافق رئيس الوزراء في ١٠ تشرين الأول ، ٢٠٠٦ على تنفيذ مفهوم القدرة الوطنية المضادة للإرهاب . إنّ هذا المفهوم جُود ليصل إلى "قدرة عملياتية كاملة" في شهر كانون الأول عام ٢٠٠٧ . وطبقاً لوزارة الدفاع ، تتكون "قدرة عملياتية كاملة" من :

بالواقعية ، بعض الوحدات في الواقع فيها زيادة من القوة البشرية ، بينما يوجد في الكثير من الوحدات الأخرى نقصٌ خطيرٌ أكثر من المعدل بكثير . وربما تمتلك الوحدات ما يكفي من القوة البشرية ، لكن ينقصها و بشكلٍ كبير الضباط و/أو أن سي أو (NCO) . بإستثناء عملية إعداد القوة البشرية التي تشمل كذلك الضباط و أن سي أو (NCO) الذين هم تحت اليد ، تعطي بيانات تزويد الجند الإجمالية نظرةً حادةً على قدرة القوات ، و الوقت المطلوب لجعل القوات العراقية فعّالة ، وما إذا كانت او متى تكون وحدات قوات الأمن العراقية تستطيع أن تحل محل قوات الولايات المتحدة و قواتٍ أخرى من متعددة الجنسية في العراق . إنّ هذه البيانات بشكلٍ عام هي مُضلّةٌ أكثر مما هي مفيدة .

إنّ التحديات التي يواجهها العراق تضاعفت بشكل كبير بحقيقة أنّ بعض القوات العراقية ، بضمنها تلك التي في الجيش ، كانت قد جُندت و سُلّحت لكي تخدم محلياً في عملياتٍ دفاعيةٍ محددة ، و ليس لكي تعمل كوحداتٍ قتاليةٍ متنقلة قابلة للانتشار على إمتداد الوطن للتعامل مع التمرد و الصراع المدني . لقد جُندت خمس فرق عسكرية عراقية من محترفين وطنيين و درّبت على أمل أنها ستنتشر وفق الحاجة على إمتداد العراق . و أما الخمس الأخرى فقد جُمّعت من الحرس الوطني العراقي السابق على أساس الاستخدام المناطقي . كذلك ليس واضحاً جداً بأنّ الكثير من أولئك الذين تطوعوا للفرق "الوطنية" علموا بأنهم سوف يخدمون خارج مناطقهم او أنهم تطوعوا لسببٍ آخر غير الحاجة المادية - وهو حافز يشدهم كثيراً جداً إلى عوائلهم و المعتمدين عليهم من أي مفهوم للخدمة الوطنية .

حتى الجيش العراقي ، على أي حال ، لا يزال ، بالمقارنة ، هو وسيلة ضعيفة كونه وُضع تحت ضغط كبير جداً إلى حد بعيد ، ربما تشعر قيادة الولايات المتحدة بأنها تتحرك ببطئ أكثر مما يُريده القادة العراقيين ، على أي حال ، دُفعت الأفواج العراقية وأجزاء من القوات، على الأقل في بعض الحالات ، بعجلة إلى التكوّن ومن ثم إلى القتال قبل أن تكون جاهزة ، قاطعة بشكل مؤثر . عملية تطور القوات العراقية وأحياناً أضعفت بشكل خطير الوحدات العراقية الغضة . وإستخدمت الولايات المتحدة في أحوال كثيرة مستشارين وفِرَق تدريبية هي أيضاً غير جاهزة للمهمات التي من المفروض أن يؤدّوها مما ساعد في مضاعفة المشاكل المتوارثة في تأسيس وحدات جديدة .

واحدة من الحالات الجديرة بالدراسة ، هي النتيجة المنهورة للانتشار السريع لقوات ضعيفة جداً وغير مكتملة حدثت في مدينة حديثة في خريف ٢٠٠٤ ، عندما انسحبت قوات الولايات المتحدة من المدينة لأجل إسترداد الفلوجة . ميشيل غوردن ، وهو مراسل عسكري رئيسي في نيويورك تايمز ، بيّن أيضاً النتائج السيكولوجية المهمة لهذه التغييرات غير المكتملة للمسؤولية على مستقبل تجنيد قوات الأمن العراقية :

ما تبع بعد ذلك كان توقف مدمر للجهد الأمريكي لتنفيذ عمليات مضادة للتمرد في محافظة الانبار العنيفة . بينما كان الأمريكان يُؤمّنون الفلوجة ، هوجمت الشرطة العراقية في حديثة من قبل المتمردين وتم قتلهم . وترك الحادث المدينة بدون قوات شرطة تستطيع أن توقف عمليات المتمردين ، وعلمت العراقيين هناك بأنه لا يمكنهم الاعتماد على

إنشاء دائرة رسمية مضادة للإرهاب مستقلة عن الوزارة ، حيث تعمل كمستشار رئيسي لرئيس الوزراء في شؤون مقارعة الإرهاب و وضع إستراتيجية مضادة للإرهاب "متصاعدة" و متماسكة وغير طائفية و تُحدد مستوى التهديد الإرهابي وتُعيّن مسؤولية مناسبة للعمل ؛ وتُحدّد قرار الموافقة للتنفيذ .

إنّ هذه الاستراتيجية قد وُضعت كجزء من المفهوم الإجمالي لمناهضة الإرهاب لإنشاء قيادة رئيسية مستقلة ، معادلة لقيادات القوات الأرضية و الجوية والبحرية ، التي توفر الدعم لمكتب مناهضة الإرهاب في مجالي الاستخبارات والاستهداف .

يوجد إدراك واسع بأنّ، التقدم الفعّال في إنشاء شرطة وطنية و شرطة نظامية وقوات حماية المنشآت، يقلّ قليلاً جداً عن الحد الأدنى المطلوب . مع كل الاختلافات حول "طهر"، "أمسك"، و "أبن"، إنه واضح جداً بأنه لا يزال بإستطاعة الولايات المتحدة وقوات الجيش العراقية معاً أن "يطهروا"، لكن قوات الشرطة المتنوعة للحكومة العراقية وقوات الأمن هي ضعيفة جداً و فاسدة و متصدّعة لعملية "المسك" ولا تستطيع توفير الأمن المستمر حتى في مناطق الخطر ذو المستوى المتوسط للسماح لمسؤولي الحكومة العراقية وعمّال المساعدة ليقوموا بعملية "البناء". لاتزال الولايات المتحدة والحكومة العراقية لديهما فقط ثلث الإمكانيات الأمنية التي يحتاجون إليها لتنفيذ إستراتيجية فعّالة وإنّ هذه المشاكل تتضاعف عن طريق الجريمة و الفساد والافتقار إلى محاكم فاعلة والأدوات التي تؤسّس حكم القانون .

## الأمريكيين لحماية مؤسساتهم الحديثة أياً كانت أغراضهم الحسنة .

إنها كذلك جعلت مهمة تجنيد قوات شرطة جديدة مستحيلة تقريباً . وعند مواصلة وحدات البحرية التي نُشرت في حديثة جهودها لزيادة عملية تطوع الشرطة فإنها فشلت ، راغمة قوات البحرية للتفكير حول طلب إمدادات من الشرطة من مناطق أخرى من البلد .

والمشاكل الأخرى تنتج من محاولة استخدام أجزاء من قوات أنشئت لمهام دفاعية محلية تستخدم على المستوى الوطني وبأشكال تتطلب براعة أكبر بكثير جداً في حرب مقارعة التمرد ومهام الصراع المدني من تلك التي جندوا لها وخصصوا لمحاربتها . وتوجد مشاكل إضافية في الفساد و مراعاة الأقارب و تخريج عدد يكفي من الضباط الصغار و أن سي أو (NCO) ، وتوفير مستويات من الأسلحة النارية المتحركة ووسائل إتصال تحتاجها القوات العراقية بالفعل . الوحدات الزائفة لا تتعلم عن طريق إقحامها في القتال قبل نضوجها ، إنها تصاب بالشلل أو التدمير .

على مستوى الضباط و أن سي أو (NCO) ، إن الخيارات الأخرى هي : مصالحة سياسية وتسوية و إنقسام عن طريق العرق او الطائفة مع خطر قوي في إنشاء قوة شيعية او سنية و إنقلاب أو رجل قوي. نفس الشيء صحيح في المستويات الأخرى في كل من الشرطة والقوات النظامية . الكل يحتاج وبشده لنظام دفع فعال ودخل كافي لمقاومة الفساد والتسرب . الكل يحتاج إلى دعم عائلي ووسائل كافية لإبصال الأجور إلى عوائلهم . الخدمات الطبية في وضع خطير ، وكذلك

تعويضات العجز والوفيات . لا يمكن لأي جهد غير موجّه نحو الأجور والتعويضات ، بدلاً من القيادة والتحفيز ، أن ينجح .

بالمثل ، من المستحيل معاملة كل القوات العراقية كما لو أنها تكون او يمكن أن تكون وطنية بحق ويمكن نشرها على المستوى الوطني . إن بعض الوحدات بالفعل تتصرف بهذه الطريقة ، ويمكن إنشاء الكثير منها بمرور الوقت ، الحقيقة هي ، على أي حال ، إن معظم الجنود العراقيين النظاميين قد جندوا في مهمات دفاعية محلية ومهمات تتطلب كفاءة أقل كثيراً . معظم الشرطة هم محليون ، ويمكن قيادتهم وفق المصالح المحلية والظروف السياسية . إن الدور المحلي للمليشيات والقوات الأمنية "غير الوطنية" المختلفة لا يمكن إهمالها ، ويجب ضمها بطريقة ما إلى تركيبة قوات الأمن العراقية او يُمنحون محفزات لكي ينحلوا . لا يمكن لأي جهد للقوات الأمنية العراقية لايعى هذه الحقائق على نحو صريح أن ينجح .

## الإفتقار إلى المعدات المناسبة

لقد بدأت قوات وزارة الدفاع بزيادة قواتها المسلحة ، لكن جهودها ذهبت كثيراً أبعد من الحاجة - حقيقة جعلت كل شيء واضح جداً من خلال الزيادات الثابتة في جهود فيلق قوات البحرية وجيش الولايات المتحدة لزيادة تسليح قواتهم . وقد إزدادت هذه المشاكل سوءاً من خلال الإدارة السيئة والفساد . في شهر حزيران ٢٠٠٥ ، على سبيل المثال ، طلبت وزارة الدفاع من بولندا تزويدها ب ٩٨ من مدرعات بي تي آر - ٨٠ المصفحة الناقلة للجند . وقد أجلت الصفقة لمدة عام ، وأولى العربات بدأت تصل في شهر أيلول ٢٠٠٦ .

خبراء قوات متعددة الجنسية في العراق يشيرون إلى أنّ عملية البيع هذه بعينها كانت عملية بيع تجارية نظمت من قبل وزير الدفاع، وتم فيما بعد وضع التغييرات الضرورية على التدابير لتصحيحها . علي أي حال، تبقى النتيجة هي أنّ التقارير عن الجنود العراقيين الذين هم دون مستوى التسليح شائعة . وبين أحد المراسلين في شباط ٢٠٠٧ بأن جنوداً عراقيين يخدمون في نقاط تفتيش في بغداد كانوا يرتدون أحذية صيفية بلاستيكية بدلاً من جزمات الجيش. حتى أنّ بيع البدلات الأصلية للجنود التي من المفروض أن توزع على الجنود كانت تُباع .

ومما تشير إليه التقارير أكثر .. حيث إنّ الولايات المتحدة تفكر بجهودٍ للتعجيل في تطوير القوات العراقية ... هو الافتقار إلى أية خطة وبرنامج واضحين لتوفير قوات أثقل .

يشير خبراء قوات متعددة الجنسية في العراق ، على أي حال ، إلى أنّ المسألة ليست في الافتقار إلى خطة واضحة بذاتها . إنّ الخطط لا يمكن أن تكون مقبولةً ومنفذةً دون بناء إجماعاً في الرأي بين القادة العراقيين الكبار على مستقبل قواتهم العسكرية وجعلهم يضعون تعهداً لإنجاز الالتزامات المالية الضرورية .

يعتمد النجاح كذلك على رغبة حكومة الولايات المتحدة الى الدخول في علاقةٍ أمنيةٍ طويلة الأجل مع حكومة العراق ، إنّ التقدير الصحيح تقريباً ، هو أنّ الولايات المتحدة سوف يتوجب عليها بالتأكيد أن تُموّل هذا المجهود في بدايته ولعدة سنين قادمة. وهذا لا يعني إنّ الحكومة العراقية لا يمكنها فعل الكثير، بل إنها هي التي تُخطّط لذلك .

الكثير من بي تي آر - UP٨٠ سوف تسلّم بشكل مصفحة ناقلة للجند أساسية . وسوف يستلم العراق أيضاً بعض مدرعات بي تي آر - UP-KB٨٠ المحوّرة بشكلٍ خاص ، وتشمل : عربات قيادة لأمري الكتايب ( بي تي آر - UP٨٠ - KR ) ، عربات قيادة لأمر سرية ( بي تي آر - UP ٨٠ - أس ) ، عربات أركان حرب ( بي تي آر - UP ٨٠ - أي ) ، عربات إسعاف مدرعة (بي تي آر - UP ٨٠ - آر ) عربات استطلاع ( بي تي آر - UP٨٠ - تي ) ، عربات حمل ( بي تي آر - ٨٠ - أب تي ) ، عربات دفاع / إخلاء مدرعة ( بي تي آر - UP ٨٠ - بي آر أي أم ) .

إنّ ما ضاعف هذه المشكلة هو الفساد الواسع المتوطن في الحكومة العراقية ، الذي أجبر العراق على توسيع استخدام تدابير " الصفقة الكاملة " العسكرية . إنّ صفقة كبيرة بقيمة ٤٠٠ مليون دولار للحصول على طائرات هليكوبتر روسية، من متقاعد بولندي، في ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ تحولت لتصبح عملية فساد . والكثير من طائرات الهليكوبتر التي وصلت فعلاً كان عمرها أكثر من ٢٥ عاماً وغير صالحه للطيران . بعد ذلك تفاوضت الحكومة العراقية من جديد حول الصفقة للحصول على ٢٨ طائرة هيليكوبتر روسية حديثة من طراز أم أي -١٧ . على أي حال ، كانت طائرات أم أي -١٧ الأربعة التي وصلت في شهر شباط ٢٠٠٧ ، تفتقر إلى أنظمةٍ رئيسية على متنها التي تسمح لها بأداء مهمات قتالية . إنها كانت محدودة لمهمات التدريب في مجال جوي صديق فقط .

### المشاكل العرقية والطائفية في القوات النظامية

إنّ الولاءات المشتركة هي بعيدة عن المبدأ ليس فقط في العراق ولكن أيضاً على إمتداد المنطقة . على أي حال ، إنها بالفعل تستخدم بأهمية متنامية بشكل ثابت عندما تبدأ دولة ما بالتمزق بعنف على أساس حدودٍ عشائريةٍ وطائفيةٍ . إنّ المسائل الطائفية هي أقلّ خطورةً في القوات العسكرية النظامية التي هي تحت سيطرة وزارة الدفاع مما هي في قوات وزارة الداخلية ، ولكن تبقى هناك مجموعة من المشاكل . وطبقاً للتقرير الصادر عن مدير الاستخبارات الوطنية في شباط ٢٠٠٦ ، فإنّ الكثير من العناصر في قوات الأمن العراقية تبقى تدين بالولاء للمصالح الطائفية والحزبية .

تعكس الانقسامات الطائفية داخل القوات المسلحة حقيقة ، أنّ الكثير من الوحدات قد أسست على حدودٍ جغرافية . إنّ السنّة والشيعية والأكراد، يخدمون في مناطق أطيافهم الجغرافية. حتى إنّ هذه الانقسامات هي أكثر وضوحاً على مستوى الكتيبة ، حيث إنّ أمري الكتائب يميلون لقيادة الجنود الذين هم من طائفتهم أو من خلفياتهم الإقليمية فقط .

ووفقاً لدليل العراق من معهد بروكينغز ، يشكل السنّة أقل من ١٠ بالمئة من القوات الموجودة في ٢٠٠٦ . قال إد أو كونيل ، وهو محلل رفيع المستوى في مؤسسة راند ، إنّ الجيش العراقي قد بُني بشكلٍ رئيسي على أسس طائفية . وأضاف : " لقد كانت هناك جهودٌ حديثةٌ لتجنيد السنّة ، ولكن لا يريد أي أحدٍ أن يموت ، ولذلك كان هناك فشلٌ كبير . "

إنّ الميزانية العراقية لعام ٢٠٠٧ تستلزم من العراق أن ينفق الكثير على القوات العراقية التي كانت تنفق عليها حكومة الولايات المتحدة في البدء منذ سقوط صدام حسين . إذا كانت هذه الخطط تُنفذ بأمانة وبشكلٍ دقيقٍ ، فإنّ الميزانية العراقية لعام ٢٠٠٧ تمنح وزارة الدفاع ووزارة الداخلية مبلغ ٧,٣ بليون دولار . بالإضافة إلى ، أنّ الحكومة العراقية تغطّي ١,٧ بليون دولار في نهاية عام ٢٠٠٦ إعتماداتٍ مالية في شراء معدات عن طريق برنامج مبيعات الأسلحة الخارجية للولايات المتحدة . إنّ مستند التمويل الإجمالي لوزارة الدفاع ووزارة الداخلية هو ٩ بليون دولار . وإنّ برنامج حكومة الولايات المتحدة في الاعتماد المالي لقوات الأمن العراقية على ١٨ شهراً هو خمسة بلايين دولار تقريباً ، ٥٠% من النفقات العراقية المخطط لها تقريباً .

إذا كانت الولايات المتحدة تريد أن تخرج من العراق بطريقةٍ تُنتج إستقراراً إقليمياً دائماً ، على أي حال ، عند ذلك ، يجب أن يكتمل بناء الدروع والمدفعية المتحركة والاستطلاع والإسناد الجوي الاشتباكي ومدى واسعاً من مصادر الدعم . وعلى الرغم من تأكيدات الجنرال كيسلي على أنّ قوات الأمن العراقية ستكون مجهزة بالمعدات في نهاية عام ٢٠٠٧ ، إلا أنّ الحكومة العراقية غير مستعدة بعد لتدبّر هذه الجهود التي لا يستطيع العراق تمويلها . إنّ تمويل إستراتيجية طويلة المدى وخطة ومساعدة ، هو شيءٌ صعب. وإذا كانت هذه موجودة ، فإنها تكون بسرية إستثنائية .



السنة وكذلك الشيعة . القيسي ، الذي يتركز في بغداد ، قال : " إنهم في بعض الأحيان يعيدونهم إلى أماكنهم مهما يكن الأمر . إننا مضطرين لتركهم يذهبون " .

العراقيون ليسوا وحدهم في عملية الكشف عن الولاءات المشتركة في وحدات الجيش العراقية الشيعية . المقدم إدوارد تايلور ، المندمج مع الفرقة السادسة في الجيش العراقي في بغداد ، قال : "إنني مضطراً للعمل تحت الافتراض بأنه يوجد داخل هذه الوحدة أفراداً موالين لجيش المهدي . إنني مضطراً لوضع ذلك الافتراض، وهكذا فإنني وضعت المعايير الأمنية الملائمة في موضعها الصحيح لحماية جنودي . "

وكانت توجد تقارير من جنود أمريكيين تشكو من نظرائهم العراقيين على أنهم " من أسوأ مارأوا لحد الآن " خلال عمليات مشتركة للجيش العراقي والولايات المتحدة في بغداد في صيف وخريف عام ٢٠٠٦ . إن ولاءاتهم بدت غير واضحة عندما تركوا رجال ميليشيات يعبرون نقاط تفتيش وهم في غارات دون إيقافهم ، وسمحوا بعوائق وسلك كونسرتينا أعدت لإسناد مواقع دفاعية ، لينسحبوا بعيداً . حتى أن إشعار ضابط كبير في نقطة التفتيش من قبل جنود الولايات المتحدة لم تنفع . المستشار العسكري الأمريكي المقدم غريغ وات ، يرجع هذا السلوك إلى الولاءات الطائفية :

من وجهة نظري ، لا يمكن إن تضع فرقاً بين الشيعة في الجيش العراقي وبين الميليشيات الدينية ، لديك الكثير جداً من الجنود وأفراد العشيرة الذين تسيطر عليهم وتقعنهم القيادة الدينية ( .... ) . لا يوجد شك في ذهني بأن ( قائد فرقة عراقية في

السنة والأكراد ممثلين بشكل جيد في المناصب القيادية الرفيعة . والشيعة كانوا ممثلين بشكل كافٍ على مستوى الكتيبة ولكن في الدرجات العليا بشكل أقل كثيراً . والسبب الرئيسي في ذلك هي الخبرة العسكرية المطلوبة في المستويات العليا للقيادة التي حصل عليها عدد كبير من السنة والأكراد في جيش النظام السابق والبيشمركة على التوالي .

بينما تكون الفرق المجندة وطنياً ممثلة بشكل كبير لتركيبية العراق الدينية- الاثنية ، فإنها كانت قد شكّلت في الأساس على أنها وحدات حرس وطني ، لتنتشر في مناطقها المحلية الخاصة بها ، وليس في العراق ككل .

وبوضوح أكبر ، بين الجيش رغبة ضعيفةً للاشتراك بنشاط في وقف القتال المدني العراقي خلال بداية ٢٠٠٧ ، على الرغم من أن أجزاءً قليلة من القوات قد عملت جيداً في هكذا مهمات في بغداد أثناء الصيف وخريف عام ٢٠٠٦ . ومثل كل القوات العراقية ، فإن الجيش لم يكن أبداً قد جُنّد و دُرّب ، أو سلّح لمقاتلة قوات عرقية وطائفية في صراع أهلي ، أو للتدخل في حرب أهلية و صدامات أهلية محلية . إذا حدثت حرب أهلية كبيرة بالفعل ، أو تقسم البلد في حدود عرقية وطائفية فإن القوات العراقية النظامية يمكن أن تنقسم أيضاً . حتى إنها يمكن أن تتجزأ أكثر إذا انقسم التحالف الشيعي ، أو انقسم الشيعة والأكراد .

قائد كتيبة في اللواء الأول ، الفرقة السادسة في الجيش العراقي ، الرائد حسين القيسي ، قال بأن مسؤولين من الحكومة يستدعونه تكراراً عندما يحاول أن يعتقل قادة ميليشيات كبار مشتبه بهم من

## الشكل رقم (١)

## الثقة العراقية بالجيش والشرطة

النسبة التي يمتلكها	السنة	الشيعة	الأكراد	المجموع
مستوى كبير جداً من الثقة بالجيش	٩%	٣١%	٣٣%	٢٤%
مستوى وافر من الثقة في الجيش	١٦	٤٩	٤٧	٣٧
ليس كثيراً من الثقة في الجيش	٣٥	٢	١٩	٢٥
لا توجد ثقة في الجيش	٤٠	صفر	٢٠	١٤

المصدر: أي بي سي نيوز / يو أس أي تودي / بي بي سي / أي آر دي إستفتاء . ١٩ آذار ، ٢٠٠٧ . ص ٢٤

## تصورات شائعة عن تطور القوات العراقية

تعطي هذه الانقسامات العرقية والطائفية نظرة مهمة عن تطور القوات العراقية . إنَّ قوات متعددة الجنسية في العراق ، والولايات المتحدة يسعون لتطوير قواتٍ فعالة . إنَّ المعركة في العراق ، على أي حال ، هي كبيرة جداً لإنهاء صراعاً طائفيّاً وكذلك لهزيمة التمرد ، وإنَّ المشاعر السائدة في العراق تجاه كلِّ من قوات الولايات المتحدة والقوات العراقية أصبحت مختلفة كثيراً جداً عندما تُربط بالعنف الذي يُوْطر الحياة في العراق من يومٍ لآخر . إنَّ إحصائيات الحكومة العراقية وحكومة الولايات

بغداد ) لديه جنودٌ من أتباع قادة دينيين . هل هؤلاء هم موالين لقائد الفرقة ؟ نعم لكن ربما يكون هؤلاء موالين للاثنتين .

وأضاف بأنه كانت هناك مشكلةٌ أخرى تتمثل في العنف ضد الجنود العراقيين عندما يكونون خارج الواجب والتهديدات ضد عوائلهم .

وفي نفس الوقت ، الكثير من القادة الشيعة كانوا يعتقدون بشكلٍ واضحٍ في منتصف ٢٠٠٦ على أنَّ العنف في بغداد قد تجرَّد في السنة الذين يحاولون إستعادة السلطة بواسطة العنف ، وإنَّ الميليشيات الشيعية وعمليات القتل الانتقامية كانت ردة فعلٍ حتمية . هذه الاعتقادات زادت الشكوك حول الشيعة المسيطرين على قوات الأمن العراقية . وفي الجانب الأخر ، فإنَّ السنة كانوا يعتقدون في العادة بأنَّ الشيعة المسيطرين على قوات الأمن العراقية يخدمون المصالح الشيعية فقط . ووفقاً لمواطنٍ سنيٍّ من حيٍّ ينتشر فيه العنف في بغداد : " كان الناس مشمئززين وغاضبين من نشاط القوات الأمنية " .

بيَّنت إستفتاءاتٌ حديثة بأنَّ مستوى الثقة في الجيش والشرطة العراقيين يختلف بشكلٍ حادٍ بحسب المجموعة العرقية . السنة لديهم ثقة في قوات الأمن العراقية أقل بكثير جداً مما لدى الشيعة والأكراد . ووُضحت هذه النتائج في الشكل (١) ، وإنَّ الاختلافات الحادة في الثقة عن طريق العرقية والطائفية تُبيِّن تأثير الملاحظة الواسعة الانتشار بأنَّ قوات الأمن العراقية تتألف من ، وتتعاطف مع مصالح الشيعة والأكراد .

ووجد الإستفتاء بأنه بينما قال ٦٣% من العراقيين بأنهم يشعرون بأمان كبير في مناطقهم في ٢٠٠٥ ، فقد قال ذلك ٢٦ بالمئة فقط في بداية ٢٠٠٧ ، وهناك واحدٌ من بين كل ثلاثة لم يشعر بالأمان نهائياً . [في بغداد ، التي هي موطن لخمس سكان البلد ، يشعر أربعة وثمانون بالمئة منهم بعدم الأمان بالكامل](#) . وحتى خارج بغداد ، يشعر ٣٢% من العراقيين فقط بأنهم " آمنين جداً " حيث يعيشون ، مقارنةً مع ٦٠% قبل عام ونصف .

على مستوى البلد ، أخير ١٢ بالمئة من كل العراقيين الذين قوبلوا بأن التطهير العرقي - الفصل الإجباري للسنة والشيعية - قد حدث في مناطقهم . في بغداد ذات الخليط السكاني ، فإن نسبة تشكل ٣١ بالمئة . إن هذا غير مرغوب فيه : في عهد نادر ، [٩٧ بالمئة من العرب السنة والشيعية على حد سواء يعارضون فصل العراقيين على حدود طائفية](#) . مع ذلك ، فإن ٧ من إجمالي العراقيين - وترتفع هذه النسبة إلى ربع العرب السنة ، والى أكثر من ثلث مواطني بغداد - قالوا بأنهم قد إنتقلوا من بيوتهم في السنة الماضية لتجنب العنف والاضطهاد الديني .

[مثلما إزدادت الظروف الأمنية سوءاً ، كذلك فإن التوقعات نحو تحسنٍ مستقبلي في ظروف الحياة إزدادت سوءاً](#) - وهي نتيجةً مقلقةً بشكلٍ إستثنائي طالما إن الآمال نحو مستقبل أفضل يمكن أن تكون هي اللاصق الذي يُبقي مجتمعاً متصارعاً معاً . ففي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ ، على سبيل المثال ، فإن ثلاثة أرباع العراقيين توقعوا حصول تحسينات في السنة القادمة على حدٍ سواء ، المدارس ، توفير الوظائف ، العناية الطبية ، الحماية من الجريمة ، الماء النظيف وتجهيز الطاقة ، واليوم حوالي ٣٠ - ٤٥

المتحدة وقوات متعددة الجنسية في العراق بخصوص العنف في العراق فشلت لتكوين جهدٍ حقيقي لتقدير التهديدات و عمليات الاختطاف و الجرحى و التخويف ، أو الجرائم الطائفية والعرقية . إن أشكال العنف " المتدنية " هذه قد أصبحت شائعةً بشكلٍ كبير جداً في العراق من عمليات القتل وتمثل الجزء الأكبر من التحدي الحقيقي الكبير لقوات الأمن العراقية .

[وجد إستفتاءٌ أدارته أي بي سي نيوز في شهري شباط وآذار ٢٠٠٧ مايلي :](#)

عنفٌ واسع الانتشار و حياة ممزقة و عوائل مهجرة و ضررٌ مثيرٌ للعاطفة ، خدمات مدمرة و صدغٌ طائفي أقوى من أي وقت مضى - والمضي بعيداً عن النقاول الأساسي الذي كان سائداً في السابق . العنف هو السبب و إمتداده واسعٌ و ثمانين بالمئة من العراقيين يتحدثون عن هجمات في الجوار - سيارات مفخخة و قناصين و عمليات خطف و قوات مسلحة تحارب بعضها البعض أو تسيء للمدنيين . إن الوضع أسوأ بكثير في العاصمة بغداد لكنه محدودٌ بأي حال . الضريبة الشخصية هائلة . [أكثر من نصف العراقيين ، ٥٣ بالمئة ، لديهم أصدقاء أو أقرباء حميمين من الذين جرحوا أو قتلوا في العنف الدائر . من بين كل ستة يقول واحدٌ منهم بأن شخصاً ما من أسرته قد تعرض للآذى . ستة وثمانون بالمئة قلقون بشأن شخصٍ يحبونه كونه تعرض للإرهاب ، أو اثنين من كل ثلاثة هم قلقون بشدة . وأعدادٌ كبيرٌ يُقتلون من نشاطاتهم اليومية لتقليل الخطر . سبعة من ١٠ يصفون علامات متعددة لإجهادٍ جرحي .](#)

والملاحظة عن العنف غير الضروري . هذه الاتجاهات نفسها برزت عندما سُئل العراقيون عن ماذا يريدون أن يتخلوا لتحسين أمنهم . بينما قد تُركّز الولايات المتحدة والحكومة العراقية على تطوير القوات لكي تهزم التمرد وسيطر على العنف المدني ، يرى العراقيون هذه القوات بأنها مشكلةٌ عسكريةٌ - مدنيةٌ رئيسيةٌ وتهديدٌ جديٌّ لأمنهم اليومي .

بالمئة فقط لا يزالون يتوقعون تحسُّن أيٍّ من هذه المجالات .

سأل إستفتاءً من أي بي سي ، حول تسعة أنواع من العنف الذي أظهر المشاكل الامنية التي واجهها العراقيون وقوات الأمن العراقية بتفاصيل أكثر بكثير مما أعلنته الولايات المتحدة والتحالف لحد الآن وبشكلٍ علني ( سيارات مفخخة و القنص أو التبادل لإطلاق النار و عمليات الاختطاف و القتال بين مجموعاتٍ متناحرة أو الاساءة للمدنيين من قبل قوات مسلحة مختلفة ) . هذه النتائج موضحة في الشكل (٢) . إن معظم العراقيين في بغداد قالوا قد حدثت على الأقل واحدة من هذه العمليات في جوارهم ونصفهم ذكروا أربعة أو أكثر منها . تقريبا ٥٣ بالمئة من العراقيين قالوا بأن صديقا مقرباً أو أفراد عائلةٍ مباشرين قد أوذوا في العنف الجاري . إن ذلك يتراوح ما بين ثلاثة إلى ١٠ في المحافظات الكردية وإلى ٨ من عشرة في بغداد تقريبا . وحتى خارج بغداد ، أخبر حوالي ٧٤ بالمئة على الأقل عن أحد أشكال العنف ، وأخبر ٢٥ بالمئة عن أربعة أو أكثر ( ٣٤ بالمئه يستثنون المنطقة الكردية التي كانت آمنة أكثر جداً من بقية أنحاء البلد ) .

وما هو ملفتٌ للنظر تماماً ، على أي حال ، هو ما يكشفه الشكل (٣) حول ملاحظات العراقيين عن قوات الولايات المتحدة و الجيش العراقي والشرطة العراقية . إنه من الواضح أنّ ، مع إستثناء الناس في المنطقة الكردية ، الكثير من العراقيين يرون أنّ كل القوات المنتشرة على أنها مذنبَةٌ بالعنف غير الضروري وهذا صحيح في بغداد على وجه الخصوص . وتُظهر كذلك البيانات الأصلية للاستفتاء ترابطٌ قويٌّ بين فعالية القوات

## الشكل رقم (٢)

أشكال العنف التي أخبر العراقيون بأنها حدثت في جوارهم وردة الفعل العسكرية- المدنية في بداية ٢٠٠٧ ( في المئة )

نوع العنف الموجه (نسبة مئوية )	الكل	بغداد	كردستان	باقي أنحاء العراق
عمليات الخطف من أجل الفدية	٤٠%	٥٨%	٤%	٤١%
قتال الحكومة / والمضاد لحكومة	٣٤	٥٧	١	٣٣
سيارات مفخخة، هجمات إنتحارية	٣٢	٥٢	٣	٣١
عمليات القنص ، نيران متقاطعة	٣٠	٥٦	*	٢٧
قتال طائفي	٢٥	٤٩	١	٢٢

يرون بأن العنف غير ضروري من قبل : (نسبة مئوية)

الولايات المتحدة / قوات التحالف	٤٤	٥٩	٩	٤٧
الميليشيات المحلية	٣١	٤٤	٢	٣٢
الشرطة العراقية	٢٤	٤٤	١	٢٢
الجيش العراقي	٢٤	٤٤	صفر	٢٢
أي منهما	٨٠	١٠٠	١٢	٨٦
أربعة أو أكثر من هذه	٣٧	٧٠	١	٣٤
صديق / أفراد أسرة متضررين	٥٣	٧٧	٢٩	٤٩

## تركيز الجهود لمنع العنف ( نسبة الذين حاولوا منعه )

المجموع	سنة	شعبة	أفراد	
%٨١	%٩٥	%٨٥	%٤٠	قوات الولايات المتحدة / التحالف
٦٦	٩٢	٦٤	١٧	العبور من خلال نقاط التفتيش
٥٥	٩١	٤٥	١٠	المرور بمراكز الشرطة / المباني العامة
٥٤	٧٤	٥٣	١٧	الأسواق / حشود الناس
٥٣	٧١	٥٤	١٨	السفر
٥١	٧٧	٤٨	٥	ترك الموطن
٤٣	٦٣	٤٠	٧	الذهاب إلى / التقديم للعمل
٣٩	٦٦	٣٢	٣	إرسال الأطفال للمدرسة

المصدر : أي بي سي نيوز/ يو أس أي تودي / بي بي سي / إستفتاء أي آر دي ، نشر في ١٩ آذار ، ٢٠٠٧ ، ص ٥-٦

## التقدم الحقيقي والتقدم الزائف في قيادة متطرسية في ساحة العمليات

بما أن عدد الوحدات العراقية قد إزداد ، فقد تسلّمت دوراً أكبر في ساحة العمليات ولكن بنجاح وإستقلالية كبيرين حقيقين أقل كثيراً مما إدّعتهم وزارة الدفاع في تقاريرها المعلنة وشهادتها أمام الكونغرس . وإنّ الكثير جداً من الادعاءات كانت تجميلية أكثر بكثير من كونها حقيقية . والكثير من الوحدات " في القيادة " لم تظهر أو أظهرت القليل من الإمكانية الحقيقية أو المسؤولية الحقيقية في العمل ، وكانت معتمدة جداً على قوات متعددة الجنسية في العراق في القيادة و التخطيط و الدعم . عملياً ، إنها تستطيع فقط أن تعمل تحت قيادة مستشارين منظمين و / أو يتعاونون مع وحدات نظيرة . بالإضافة الى ذلك ، إنّ الولايات المتحدة توقّفت عن الإعلان عن جاهزية الوحدات المستخدمة بأي شكل يتعلق بإستعدادها الحقيقي للمهمة والأداء . لقد تجمع الجيد سوية مع العادي والرديء والخامل .

إنّ رفض قوات متعددة الجنسية في العراق ، ربط تقديم تقريرها مع فعالية كبيرة حقيقية للوحدة قد قادها إلى الإعلان بأنّ مجموع خمس فرق من الجيش العراقي و ٢٥ لواءاً ، و ٨٥ كتيبة وكتيبتين شرطة وطنية تولّت القيام بمسؤولية القيادة في مناطق العمليات الخاصة بهم في ٧ آب ٢٠٠٦ . وفي ذلك الوقت قيل بأنّ الجيش العراقي يمتلك قوة مجموعها ١٠٦ كتيبة مقاتلة . وكان يوجد ثمانية كتائب بُنى تحية إستراتيجية بمستويات متباينة من الامكانية مع ثلاث كتائب قتالية أخرى في طور التكوين . إنّ كتائب البنى التحتية الاستراتيجية

وحدات مُمكنة أخرى كانت تُعتبر بأنها حاسمة لتحسين الكفاءة التامة والاستقلالية للقوات العراقية .

كتبت وزارة الدفاع تقريراً في شهر آذار ٢٠٠٧ بأن :

إبتداءً من ١٣ شباط / ٢٠٠٧ ، تولّت مراكز ثمان فرق ، مراكز قيادة ٣١ لواءاً و ٩٣ كتيبة من الجيش العراقي القيادة لعمليات مضادة للتمرد ضمن مناطق العمليات المخصصة لها ، وإنّ قيادة القوات الأرضية العراقية تولّت القيادة والسيطرة على ست من فرق الجيش العراقي العشرة ( الأولى و الثانية و الثالثة و الرابعة و الثامنة و العاشرة ) .

على الرغم من أنّ هذه الفرق تقود الأمن في مناطق العمليات الخاصة بها ، فإنّ معظمها لا تزال تطلب الدعم اللوجستي والاسنادي الأساسيين من قوات التحالف .

خبراء مستقلين كانوا قد كتبوا تقريراً بأنّ عدداً قليلاً من الكتائب يُقدّر بعشر كتائب كانت فعالة في أواخر تشرين الثاني ٢٠٠٦ . إنّ هكذا تقارير تُظهر مشاكل مصداقية رئيسية . إنّ تسلم المسؤولية هو كذلك نسبي بشكلٍ عالي ، كما أشار نفس ذلك التقرير ، " يُركّز التحالف على تحسين مهارة كل وحدات الجيش والشرطة ، وبشكلٍ رئيسي من خلال جهود الطواقم المتنقلة . هذه الطواقم ، تتكون من ٦,٠٠٠ مستشار في أكثر من ٤٨٠ طاقم ، وهي مندمجة في الوحدات العراقية من كل المستويات في القيادات الفرعية الرئيسية "

إنّ تسلم المسؤولية أيضاً هي نسبية أكثر عندما تكون معظم القوات المستخدمة لاتملك درعاً أو مدفعيةً مفيدتين ، وتعتمد على الدعم الجوي

إنّ بيانات القدرة القتالية ذات الفائدة يجب أن تُبنى في المستقبل على الأداء الحقيقي للوحدات في أنواع محددة من المهمات ، وليس على بيانات الجهوزية أو التخمينات المُجرّدة والخبرة القتالية . إنّ واحداً من المآسي الغربية لتقارير الإستخبارات في الوقت الحالي هو أنها بشكلٍ عام ذات معنىٍ قليل جداً بخصوص التخمينات عما كانت عليه في زمن الحرب العالمية الأولى حيث كانت تُركّز على تأريخ الوحدة القتالية أكثر من تركيزها على الجهود لأجل إيجاد مؤشرات مقارنةٍ إحصائيةٍ مباشرةٍ أو على التقييمات بحسب الصنف .

علاوةً على ذلك ، إنّ عبارة "مستقلةً بالكامل" هي في الغالب ليست ذات معنىٍ إذا لم تستطع الوحدات أن تشترك بأي شكلٍ في العمليات القتالية التي تتطلب مهارةً عاليةً دون دعمٍ من الولايات المتحدة في مجالات القوة الجوية، المدفعية و/ أو العمليات اللوجستية ، وإذا كانت تفتقر تلك الوحدات إلى الدروع لتعمل في المهمات التي تتطلب براعةً عاليةً وتحتاج إلى مساعدة الطوارئ من قوات التحالف إذا سار أي شيءٍ خطأً . حتى أفضل القوات لا تستطيع أن تستخدم أسلحةً لا تمتلكها أو تؤدي مهماتٍ لم تُجهّز بالمعدات من أجلها. وإنّ هذا صحيحٌ على وجه الخصوص عندما تكون القوات العراقية تمتلك قدراتٍ إستطلاعٍ محدودةٍ جداً ، بحيث تكون دونيةً مئةً بالمئةً لتلك التي لدى قوات الولايات المتحدة ، وتحدد الاعتبارات الأمنية كم من البيانات تستطيع الكثير من الوحدات التي " في القيادة" أن تقدمها.

إنّ حالات الفشل هذه لربط الادعاءات التي تقول بأنّ القوات العراقية هي " في القيادة " ، بصدقٍ مع فاعليةٍ كبيرةٍ وحقيقةٍ، تثير شكاً حول أكثر النقاط

للتحالف ، والدعم المستمر أو الدعم الساند من الوحدات النظيرة لكلٍ من بريطانيا والولايات المتحدة، وتحتاج إلى مساعدة التحالف في المجال اللوجستي و الإسناد، الحركية والتجهيز .

يوضّح الشكل (٣) مقارنةً للولايات المتحدة والقوات المتعددة الجنسيات في العراق لنمو القدرات المُخمّنة لقوات وزارة الدفاع و قوات الشرطة الوطنية لوزارة الداخلية على مستوى الوحدة، من حزيران ٢٠٠٥ إلى شباط ٢٠٠٧، فيما يتعلق بالوحدات غير الجاهزة بعد و الوحدات التي تقاوم جنباً إلى جنب مع قوات التحالف والوحدات في القيادة مع مُمكنين من التحالف أو وحداتٍ مستقلةً بالكامل . المشكلة هي أنّ وزارة الدفاع عرّفت المصطلح " في القيادة " على أنه "مع مُمكنين في التحالف أو إستقلالٍ كامل" ولم تبين أياً من هذه الوحدات هي فعلياً " مستقلةً بالكامل " أو هذا المصطلح يُعرّف بطرقٍ لها علاقةٌ ما بوحداتٍ قتاليةٍ حقيقةً .

في الواقع، إنّ الوحدات، المُدخلة في الشكل(٣)، تمتد من مستوى غير فعالة بشكلٍ كبيرٍ إلى كسولةٍ بشكلٍ واقعيٍ وغير قادرة على أداء أية مهمةٍ هادفةٍ لوحدها . إنّ بيانات الجهوزية ذات الهدف ستتطلب تقييم كل وحدةٍ بنفسها وتحتوي على تقييمات الجهوزية في عدة مجالات فرعية ( الأفراد، الإمرة والسيطرة ، التدريب ، الإسناد / العمليات اللوجستية،التجهيزات و القيادة ) بالإضافة إلى تقييمٍ فحصى عن النواقص الرئيسية والعمل في الوحدات لتسلم القيادة . إنها سوف تُخمنُ كذلك الوقت لذي تحتاجه لتسلم القيادة .



الحساسية لتقرير الولايات المتحدة وقوات متعددة الجنسيات في العراق المعلنة . في الواقع ، لقد أدرجت ، **جي أي أو** (GAO)، ثلاث نقاطٍ رئيسية عن السبب في عدم إمكانية كتابة تقييماً مضبوطاً ما عن تقدم وجهوزية قوات الأمن العراقية إلا من خلال التقارير التي تكتب عن كل وحدةٍ لوحدها :

- الاستخدام الكامل لتقارير تقييمات الجهوزية الانتقالية بوصفها أداة لقياس الاستعداد القتالي الذي يمكن إختباره .
  - البيانات المترجمة التي يمكن التأكد منها .
  - النواقص في مجالات محددة ، مثل الأفراد ، المعدات ، العمليات اللوجستية ، التدريب ، والقيادة ، التي يمكن تحديدها .
- وكذلك أعلنت ال ، **جي أي أو** (GAO)، بأنّ الهدف النهائي من الاستمرار لتقوية القوه القتالية لقوات الأمن العراقية والوحدات الساندة كان لإنهاء إعتدال القوات العراقية على قوات التحالف في آخر الأمر .

## الشكل رقم (٣)

## قدرات القوات العراقية المُقيّمة

وحدات غير جاهزة		وحدات تقاتل جنباً إلى جنب مع قوات التحالف		وحدات في القيادة مع مُمكنين من التحالف أو مستقلةً بالكامل		عنصر القوة
٧شباط	٥ حزيران	٧شباط	٥ حزيران	٧شباط	٥ حزيران	قوات وزارة الدفاع
٣٦	٣٤	٢٧	٥٥	٩٢	٢٤	الجيش العراقي قوات العمليات القتالية الخاصة ألوية البنى التحتية
-	-	-	-	-	-	مُمكنين لوجستيين
-	-	-	-	-	-	القوة الجوية و البحرية

## قوات وزارة الداخلية

٣	١	٢١	١٢	٦	٢	كثائب الشرطة الوطنية المقاتلة
١	١	٧	٠	٢	٠	مركز قيادة لواء الشرطة الوطنية
٢	١	٠	٠	٠	٠	مركز قيادة فرقة في الشرطة الوطنية

هَيَّات من قبل: وزارة الدفاع الأمريكية ، قياس الأمن والاستقرار في العراق ، تقرير إلى الكونغرس في آذار ٢٠٠٧ ، صفحة ٢٦ ، ملاحظة : هامش الخطأ = + / - ٥%

للاستيلاء على ٧٠ هدفاً عالي القيمة. وفي النهاية ، تم القبض على ٤٣ متمرداً ، بضمنهم ثلاثة مواطنين أجانب ، وقتل ١٠٠ بحسب التقرير ، مع قتل جندي عراقي واحد فقط وستة جرحى ، مع بعض الضرر الذي رافق العملية .

على أي حال ، كشفت العملية التي إمتدت إلى ١١ ساعة ، عن نقاط ضعفٍ عديدةٍ في الفرقة الآلية التاسعة . وبعدما قامت الوحدة بمهاجمة كميناً وجرى التصدي لها بهجومٍ صاروخيٍ مماثل وبالرمات اليدوية ، والهاون ، "ساد الخوف" بين أفرادها ، وفقاً لرقيب الأركان ميشيل باكستر . وقال باكستر ، "لقد رفضوا التحرك ، كنا نصرخ عليهم لكي يتحركوا " . كان يُفترض أن يتولى العراقيون القيادة في هذه العملية ، " لكنها إبتدأت بتلك الطريقة " ، " و قبل خمس دقائق من العملية اضطّررنا للاضطلاع بها " .

سردت مقالة اللوس أنجلز تايمز:

سادت الفوضى بسرعةٍ عندما ضرب متمردين في الفضل وداً عراقيين مُتَرجِلين مع مستشاريهم الأمريكيان . ونُصبت محطة إتصالٍ لاسلكيةٍ أمريكيةٍ لإعاقة الاتصالات بين المتمردين الذين إنتهوا إلى حجز الجنود العراقيين الذين يحملون المذيع الظهري ، مُجبرينهم على إستخدام إشاراتٍ تلفونيةٍ غير وثيقةٍ للبقاء على الإتصال . وضاع صوت الأمرين .

مستشاروا الولايات المتحدة شهدوا التدريب بالأسلحة الخفيفة : وقال شهود ، أحياناً يُطلق الجنود العراقيين المرتبكين النار كثيراً ، متوجهين برشاشاتهم بقوةٍ نحو أهدافٍ صديقةٍ ومتمردةٍ على حدٍ سواء . وقال الرقيب أول أوغستين

لقد أنجز تقدمٌ غير أكيد في إعداد تقارير أكثر موضوعية . على سبيل المثال ، أخبر الجنرال جورج كيسي في منتصف شهر تشرين الأول ٢٠٠٦ بأنّ ستاً من الفرق العراقية العشرة - ٣٠ من ٣٦ لواءً وتقريباً ٩٠ من ١١٢ كتيبة ، كانت آنذاك "في القيادة" إنه وصف المهمة بأنها تدريبٌ وتجهيزٌ للوحدات ، ثم " وضعها في القيادة " لجعلها مستقلةً في النهاية .

على أي حال ، إنّ كل التقارير المستقلة من قبل وسائل إعلامٍ رئيسية ، عرضت في النهاية ، صوراً مختلفةً جداً عن الجهوزية ، وعندما عاد ضباطٌ كثيرون من العراق ، على سبيل المثال ، وصفت مقالةً في ، أي أي تايمز في بداية شهر كانون الأول ٢٠٠٦ عمليةً في بغداد مع وحداتٍ عراقيةٍ يُفترض أنها " في القيادة " . وبين ذلك الوصف بعض الصعوبات لدى وحدات الجيش العراقي جرّاء ضغط القتال . بينما يكون هذا الدليل قصصياً في أحسن الأحوال ، لكنه يبقى مهماً لأنّ الوحدة التي هي قيد الذكر كانت هي الفرقة الآلية التاسعة ، واحدةً من أفضل الفرق العراقية تدريباً وتجهيزاً . العقيد دوغلاس أس هكمان ، من قوات الولايات المتحدة يُعيد إلى الأذهان كيف أنه "في آب ، عندما بدأنا عمليةً معاً إلى الأمام لتأمين بغداد ، طالبنا بمجموعةٍ من الوحدات المساعدة . كانت هذه الوحدة هي الوحيدة التي تحركت نحو العملية . والأخريات توقفت " .

إنّ المشاكل التي حتى هذه الوحدة تعاني منها في الأداء ضد المقاتلين في بغداد ، لم تُبشّر بخيرٍ كثيرٍ تجاه وضع قوات الأمن العراقية ، وتوحي بأنّ تطور القوات العراقية يحتاج إلى الصبر . إنّ هدف عملية منطقة الفضل في بغداد كانت

حول قيمة طبيعة الإخبار المُعد في التقرير الفصلي لوزارة الدفاع لشهر آذار ٢٠٠٧. أعد هذا التقرير خارطةً تبين إنّ وحدات الجيش العراقي كانت في القيادة في عملياتٍ مضادةٍ للتمرد في مناطقٍ متعددةٍ من العراق عدا الانبار ، تقريباً في نصف بغداد والمنطقة الكردية ومنطقة البصرة في أقصى الجنوب الشرقي . وتوضّح كذلك نفس الخارطة بأنّ الجيش العراقي قد مرّ بتجربة التطور السريع من شهر مايس ٢٠٠٦ إلى شباط ٢٠٠٧، ويعكس الشكل (٤) هذا :

#### الشكل رقم (٤)

#### الجيش العراقي والشرطة الوطنية في مسؤولية قيادة عمليات مواجهة التمرد في مناطقهم

كتائب		مركز قيادة لواء		مركز قيادة فرقة		
٧شباط	٦مايس	٧شباط	٦مايس	٧شباط	٦مايس	
٩٣	٥٧	٣١	١٤	٨	٢	الجيش العراقي
صفر	٦	صفر	٢	صفر	صفر	الشرطة الوطنية
٩٣	٦٣	٣١	١٦	٨	٢	المجموع

العراقية . وقد وُضِعَ برنامجاً لنقل قواعدٍ أخرى إلى العراق في كانون ٢٠٠٧ . إنّ عمليات النقل المنفذة والمُبالغ فيها لم تفعل شيئاً لمساعدة قوات الأمن العراقية لتطوير قدراتها الحقيقية .

#### مشاكل الترغيب في قوات الأمن العراقية

إنّ كل من مشاكل تطوير القوات والمشاكل المدركة حسياً، قد تضاعفت أكثر عن طريق مشاكل القوات المسلحة في القيادة وفي تماسك الوحدة . إنّ الناس لا يعيشون في فجر يوم غدٍ ،

ميندوزا، وهو مدربٌ أمريكيّ آخر، الذي زوّد برج عربية همفي بالجنود خلال المعركة ، " إنني كنت مضطراً لرمي إطلاقاً عليهم لجلب إنتباههم " . إنهم لا يمتلكون تدريباً على السلاح " إنّ مثل هذه الأحداث تُبين تماماً كم هو مُهم وجود مجموعات عسكرية إنتقاليةٍ مندمجةٍ مع الوحدات العراقية ، وعدم إستخدام الوحدات العراقية إلا عندما تكون جاهزةً فعلاً لإستلام المسؤولية في عمليةٍ مستقلة .

تقاريرٍ مشابهةٍ حول عمليات قوات الأمن العراقية داخل وخارج بغداد صدرت في الأشهر الأولى من ٢٠٠٧ في وسائل إعلامٍ مستقلةٍ، تطرح شكاً جدياً

تُبين بالفعل البيانات في الشكل (٤) كيف أنّ تقرير وشهادة وزارة الدفاع تتلاعب تماماً بالمشاكل الخطيرة في قوات وزارة الداخلية . وأخبرت وزارة الدفاع بأنّ كتائب الشرطة الوطنية ال ٢٧ كلها أدارت عملياتٍ مضادةٍ للتمرد ، وست كتائب كانت تملك القيادة الأمنية في مناطق مسؤوليتها في شهر مايس ٢٠٠٦ . علاوة على ذلك ، فقد نُقِلت مسؤولية عشر قواعد متقدمة إلى الحكومة العراقية بين شهري مايس وآب ، رافعةً المجموع إلى ٥٢ من مجموع ١١٠ قاعدة متقدمة تحت السيطرة

بل يعيشون في ظُهرِ هذا اليوم. إنَّ معظم الضباط العراقيين قد تأثروا بشكل كبير بـضغوطات الاختلافات العرقية والطائفية العراقية . وإنَّ معظم المُجندين العراقيين قد تطوَّعوا لأنهم بحاجة إلى المال ، لكي يستطيعوا إعالة أهلهم الذين يعتمدون عليهم تماماً.

### النجاح والفشل بواسطة عنصر القوة

إنَّ نزعة التقارير المُعلنة للولايات المتحدة لتضخيم حالات النجاح الحقيقية، قد حرمت هذه التقارير من معظم مصداقيتها- لدى الكونغرس و وسائل الإعلام ، الشعب الأمريكي، والكثير من العراقيين . لا يستطيع أي شخص أن يثق بأي شيء في التقارير الرسمية عن التقدم في تطوير قوات الأمن العراقية أو التقدم الذي يرتبط بالنمو أو المساعدة الاقتصادية . لا توجد مقاييس عامة ولاخططاً موثوقةً ولا توجد تقديرات معقولة للوقت وللمصادر التي يمكن أن تكون موثوقةً لدى الكونغرس والشعب الأمريكي ووسائل الإعلام وبقية أنحاء العالم .

خبراء قوات متعددة الجنسية في العراق بالفعل ينقلون بأنه توجد مقاييس مفصَّلة على المستويين التكتيكي والقانوني . إنهم يشيرون أيضاً ، على أي حال ، إلى أنَّ الكثير منها مُصنَّفة وفقاً لاستخداماتها الأكثر أهميةً، وهي تسمح للعراقيين بأن يروا أنفسهم كما يرونهم مدربيهم ومرشديهم . المشكلة هي أنَّ مثل هذه التقارير قد تساعد في تدريب وتكليف القوات العراقية لكنها لا تنتج توقعات حقيقية أو تُقيم دعماً دائماً عندما يحدث تطور قوات الأمن العراقية بسرعة كبيرة حقيقية .

لقد تضاعفت هذه المشاكل بجهودٍ مماثلةٍ لتضخيم النجاح على مستوى حكومة العراق المركزية . إنَّ لدى العراق مشكلةً رئيسيةً في القيادة وفي تماسك الوحدة ، معظم وزارته غير فعالة و / أو فاسدة وفي الغالب لا يوجد وجودٌ حقيقيٌّ أو يوجد قليلٌ منه للحكومة المركزية على المستوى المحلي أو الإقليمي . إنَّ معظم العراقيين لا يرون وجود تركيبة من الحكومة المركزية وقوات الأمن العراقية تستطيع بشكلٍ فاعلٍ أن توفر الأمن والخدمات الحكومية وحكم القانون .

وإذا ينظر المرء إلى الجاهزية الحقيقية لجهد الدفاع العراقي، سيمكِّنه تلخيصها كما يلي :

• **وزارة الدفاع :** لاتزال عبارةً عن أثر في التقدم إلى حدٍ كبير . تنظيمها ضعيف ، مقسمةً على أسسٍ عرقيةٍ وطائفيةٍ وتخطيطها ضعيفٌ وقدرتها على السيطرة ضعيفة ، مع وجود مشاكل فساد ، وتوجد خلافاتٍ بين قادة كبار فيها حول كيفية إجراء تطوير القوات العسكرية - هل يتم ذلك كما كان في الأزمنة السابقة أم في تقليد البلدان الغربية .

• **الجيش النظامي و القوة الجوية والبحرية** (١٣٢،٨٥٦) ادُّعي بأنها عملياتية و العدد الحقيقي غير معلوم و لكن القوة الفعالة الكاملة من المحتمل أن تكون تحت ( ١٠٠،٠٠٠ ) في ٣ آذار، ٢٠٠٧ : بعض الكتائب في الجيش، حجم عناصرها (١٣٢،٨٥٦) رجلاً مدربين ومجهزين ( ظهرت للعيان على أنها قوةٌ حقيقيةٌ على مستوى كتائب مشاة مع بعض الأجزاء المدرعة والميكانيكية الخفيفة. هناك فرقٌ حقيقيةٌ وألوية بدأت بالظهور ، ولكن الكثير من مراكز القيادة ، الأمرة والسيطرة

و الدعم القتالي والخدمي والعناصر الاستخباراتية واللوجستية، مفقودة أو ذات إمكانية قليلة . ولا تزال القوات العسكرية النظامية العراقية لا تستطيع أن تعمل بدون دعم واسع من قوات متعددة الجنسية في العراق، ومن مجاميع إستشارية من الولايات المتحدة والتحالف ، وقوات مشاة آلية من الولايات المتحدة و الدروع و الدفعية و دعم جوي بطائرات ذات الأجنحة الثابتة و طائرات الهيلوكوبتر و التحرك الجوي و الدعم اللوجستي و الدعم الخدماتي.

• **القوة الجوية ( ٩٢٩ رجل )** هي في أفضل حالاتها عبارة عن كادر صغيراً من القوات مع إستطلاع و قدرة نقل جوية رمزيين . البحرية (١,١٣٥ رجل ) تبرز بشكل بطيء على أنها قادرة على تنفيذ مهمات دورية ، لكنها ، محدودة إلى حد كبير في القدرة العملياتية مع إمكانية دعم حقيقية قليلة .

أخبرت قوات متعددة الجنسية في العراق بأنه في نهاية ٢٠٠٦ ، فإن ١٠٠% من كتائب الجيش العراقي المقررة رسمياً كانت قد سُكَّلت . وإنَّ جهود بناء القوات في مجالي التدريب والتجهيز الآن تتركز على قوات الإسناد القتالية. إنَّ هذه التقارير مُضَلَّلةٌ إلى الحد الذي تكون فيه غير صحيحة تماماً . توجد مشاكل خطيرة في الكثير من التقارير حول القوات العراقية ، ولم يتم وضع تمييزاً واضحاً بين عدد الرجال الذين دخلوا عملية التدريب والعدد الذي لا يزال في الخدمة . إنَّ القوة البشرية المتصاعدة ومجموع أعداد الوحدات القتالية يُخفي الكثير من المشاكل الحرجة في وضع الأجزاء الموجودة من قوات الأمن العراقية وهناك أرقامٌ فادحةٌ تُضخُّمُ الإمكانية بشكلٍ جسيم .

حتى إنَّ مشاكل أكثر خطورةً توجد في تقارير تقول إنَّ القوات العراقية النظامية هي الآن تأخذ زمام القيادة ، و كانت قوات متعددة الجنسية في العراق ناجحةً في نقل القيادة والمسؤولية إلى القوات العراقية. إنَّ القوات العسكرية النظامية و بعض وحدات الشرطة الوطنية شبه العسكرية تصنع تقدماً حقيقياً - لكن معظم الوحدات هي دون الدرجة المطلوبة من التزويد بالجند بشكلٍ حاد و لديها مشاكل حرجة في نوعية الضباط و القيادة ، و مزودةً بالمعدات بشكلٍ قليلٍ جداً و كفاءتها ضعيفة و الكثير منها تحت الهيمنة الشيعية أو الكردية .

بينما يحدث التقدم في الجيش ، تشير مناقشات مع خبراء قوات متعددة الجنسية في العراق إلى أن هناك نواقص كبيرة في المعدات و التزويد بالجند موجودة في الكثير من الوحدات و الكتائب ، و بأنَّ أعداداً أساسية من الكتائب القتالية قيل بأنها "في القيادة"، كان أقل من ٦٠% من جنودها الرسميين متواجدين فعلياً في الوحدة على أساس **بين يوم و يوم .**

أخبرت وزارة الدفاع في شهر آذار ٢٠٠٧ بأنَّ ١٤ كتيبة بُنى تحتية إستراتيجية ، ٢ كتيبة قوات خاصة ، و ١٠٣ كتيبة نظامية كانت في المعركة ، ولكن من غير المحتمل أن يكون حتى ثلث هذه المجاميع تتمتع بمقدرة قتالية مستقلة فعلياً ، و لا توجد أية طريقة لتقييم رغبتها في الاشتراك في صراعٍ مدني بوصفها قوات وطنية حقيقية .

أعلنت قوات متعددة الجنسية في العراق ، "في منتصف شهر تشرين أول ٢٠٠٦ ، إنَّ ستة من ١٠ فرق عراقية - ٣٠ من ٣٦ لواءً وتقريباً ٩٠

من ١١٢ كتيبة كانت "في القيادة". وبَيَّن أحد الصحفيين الموثوقين في ٢٨ تشرين الثاني ٢٠٠٦، على أي حال ، إنّ الجيش العراقي لديه حوالي ١٣٤,٠٠٠ (مُدْرَبِينَ و مُجَهَّزِينَ) ، ولكن حوالي نصفهم فقط يقومون بواجب الحراسة الثابتة ... و من النصف الذين يديرون عمليات ، فإنّ حوالي عشر كتائب هي فعالة فقط - أقل من ١٠,٠٠٠ رجل تماماً .

• **قوات أخرى في وزارة الداخلية ( ٢٨,٨٦٠ )** أعلن بأنهم مدربين و مجهزين في ٥ آذار، ٢٠٠٧ ؛ العدد الحقيقي للناشطين بشكل كامل غير معلوم ، لكنه أقرب إلى ( ٢٢,٠٠٠ ) : معظم الأجزاء ؛ مثل شرطة الحدود ، يكتسبون الآن تدريباً صحيحاً ولديهم معدات خفيفة فقط ومهارات ضعيفة. بعض الأجزاء مُتمكّنة في مهمات غير مطلوبة . معظمهم يُدفع لهم القليل و دون مستوى التجهيز ، تم توجيههم بشكل سيئ و فاسد . والكثير منهم مزود بإمكانيات ضعيفة .

• **الشرطة النظامية ( ١٣٥,٠٠٠ )** أعلن بأنهم مدربين و مجهزين في ٥ آذار ٢٠٠٧ ؛ العدد الحقيقي للنشطاء تماماً يمكن أن يكون تحت ( ٨٥,٠٠٠ ) : دون مستوى الأجر و دون مستوى التجهيز ، تم توجيههم بشكل سيئ و فاسد . الكثير منهم سوف لن يقاتل أو يعمل إذا تواجّه مع تهديد محلي . معدلات الهروب و الغياب عالية . بشكل عام، يعملون فقط عندما يتوفر الأمن لأسباب أخرى ، أو عندما يكونون مرتبطين بشكل قوي مع قوى عشائرية ، أو عرقية ، أو طائفية . و الكثير منهم زُوّد بإمكانيات ضعيفة .

إنّ المشاكل في قوات "الشرطة المُدرّبة و المُجهّزة" قد تضاعفت بسبب تطوّر عدد كبير من "الشرطة"

لا توجد طريقة لتحليل هذه الصور الراديكالية المختلفة للقوات العراقية ، ولكنه من الواضح أنّ القوات العراقية سوف تكون معتمدة بشكل عال على دعم الولايات المتحدة وقوات متعددة الجنسية في العراق كلية حتى عام ٢٠٠٨ ، ومن المحتمل إلى ٢٠١٠ . إنّ تحسناً جذرياً حقيقياً في التسوية السياسية ، وحده فقط يمكن أن يُقلل هذا الاعتماد وإنّ الاندفاع الحالي نحو صراع مدني يمكن أن يزيد حدته .

• **وزارة الداخلية:** لا زال هناك الكثير من العمل الجاري وهي إلى حد كبير متخلفة عن وزارة الدفاع في القدرة . منظمة بشكل ضعيف وعناصرها أكثر ولاءاً للأحزاب الشيعية و الكردية من الدولة . تخطيط و إمكانية سيطرة ضعيفتين ومشاكل خطيرة مع الفساد . وقد باشر الوزير بولاني في برنامج لإصلاح الوزارة في شهر تشرين الأول ٢٠٠٦ ، ولكن لحد الآن لم تُخبر وزارة الدفاع بأنّ هذه الجهود قد صنعت تقدماً مهماً .

• **الشرطة الوطنية :** (٢٤ ٤٠٠) أعلن بأنها مدربة و مجهزة في ٥ آذار ، ٢٠٠٧ ، الرقم الحقيقي للنشطاء غير معلوم ، لكنه أقرب إلى

الأمر، ومن المحتمل إلى ٢٠١٠. إن عمليات التخفيض الكبيرة لقوات الولايات المتحدة و قوات التحالف بحاجة إلى التمهّل بشكل غير محدود .

إنّ القوات العراقية ببساطة، ليست جاهزة لتسلم عبء الدفاع الوطني . بالإضافة إلى أنه ، حتى لو كان يجري تنفيذ خطأ أكثر فعالية وواقعية لتطوير القوات مع استخدام الوسائل الصحيحة ، فإنها سوف تفشل كذلك ما لم يتم مناغمة التقدم العسكري العراقي مع التقدم السياسي العراقي . إنّ الطريقة الوحيدة للتخلص من هذا الاعتماد المستمر على الولايات المتحدة والقوى الخارجية الأخرى، بدون زيادة الخطر بشكل كبير نحو حرب أهلية رئيسية ونحو إنهيار جهد تطوير القوات العراقية ، هي في التوصل إلى مستوى كبيراً جداً من التسوية السياسية بحيث يُقوّض التمرد من أساسه وينتهي الاندفاع نحو الحرب الأهلية .

### عملية " الإشار " وخطط زيادة القوات العراقية

إنّ حقيقة تزايد القتال ، في الوقت الذي فقدت فيه الولايات المتحدة الدعم المحلي للحرب ، زادت الضغط للاستعجال بتطوير قوات الأمن العراقية . إنّ الولايات المتحدة الأمريكية تُريد المغادرة ، وتُريد الحكومة العراقية التي يقودها الشيعة أن تُكوّن أكبر قوة ممكنة وبسرعة كلما كان ذلك ممكناً .

صادق وزير الدفاع رامسفيلد على عرض في ٣١ تشرين الأول ، ٢٠٠٦ لصرف مليار دولار على الأقل كجزء من مبلغ مضاف إلى ميزانية ٢٠٠٧ لتوسيع حجم قوات الأمن العراقية إلى ما بعد هدف ال ٣٢٥,٠٠٠ ، وتسريع عملية تدريبها وتجهيزها بالمعدات . لقد أنفقت الولايات المتحدة إلى الآن عشرة مليارات دولار على تطوير القوات العراقية ،

و قوات الأمن محلياً وهم موالين لقادة محليين و أطراف عرقية و طائفية . إنّ ميليشيات عرقية و طائفية متنوعة هي تمثّل "الشرطة" الحقيقية في مناطق كثيرة .

• **قوة حماية المنشآت و قوة حماية أنابيب النفط و قوات أمنية محدودة أخرى :** أُخبر عن إمتلاكهم لمستوى رسمي يصل إلى ١٤٥,٠٠٠ . القوات الفعلية التي تؤدي مهمتها بنشاط من يوم لآخر ربما أقل من نصف ذلك المجموع . حتى أكثر من الشرطة النظامية ، و هذه القوات أجورها دون المطلوب و تجهيزها دون المطلوب و تُقاد بشكل سيئ وتعمل بشكل عام فقط في حالة وجود الأمن لأسباب أخرى ، أو أن ترتبط مع قوى عشائرية أو طائفية أو عرقية. لقد تعهد رئيس الوزراء المالكي بدمج قوات حماية المنشآت في وزارة الداخلية ، و لكن حتى تثبت هذه الجهود نجاحاً كاملاً ، تبقى المشاكل قائمة .

إنّ خطط الولايات المتحدة و قوات متعددة الجنسية في العراق التي طالبت القوات العسكرية النظامية العراقية بأن تضع في حساباتها عمليات تخفيض مهمة في قوات التحالف في ٢٠٠٦ ، قد فشلت . و الأسوأ ، هو أنّ الجهد لتطوير قوات الأمن و الشرطة العراقية بقي خارج التوازن على نحو خطير مع الجهد لأجل تطوير القوات النظامية و بقي يتلأق أكثر من عام وراء المستوى المطلوب لتلبية حتى الحاجات الأكثر إلحاحاً . إنّ ما يسمى "عام الشرطة" قد بدأ بشكل هزيل وفي أفضل حال سوف يتوسع بالتدريج في ٢٠٠٧ . إنّ الاعتماد العراقي الكبير الحقيقي على ميزان الدعم الحالي و الجهد الاستشاري للولايات المتحدة و قوات التحالف، سوف يستمر تماماً حتى ٢٠٠٨ في بادئ



إضافة مركزين قيادة فرقة بُنىّ تحتية إستراتيجية لتحسين السيطرة والقيادة في كتاب الأمن العراقية .

خمسة مراكز قيادة ألوية و ٢٠ كتيبة أخرى .

إضافة اللواء الرابع إلى الفرقة التاسعة من الجيش العراقي لجعلها مستعدة للخدمة كقوات إحتياطية متأهبة في الجيش العراقي مع أربعة ألوية كاملة .

إضافة اللواء الرابع إلى الفرقة الخامسة في الجيش العراقي ، حيث ستُجهز لواءً إلى ديالى .

إضافة اللواء السادس إلى الفرقة السادسة في الجيش العراقي ، حيث ستوفر ثلاثة ألوية لكل فرقة من الجيش العراقي في بغداد .

إضافة اللواء الرابع إلى الفرقة السابعة في الجيش العراقي ، حيث سيضيف لواءً إلى الانبار الغربية .

إضافة اللواء الخامس إلى الفرقة العاشرة جيش عراقي .

إضافة كتيبه واحدة إلى اللوائين الأول ، والرابع من الفرقة الثامنة في الجيش العراقي ، حيث سيضيف لواءً رديفاً إلى الديوانية .

إضافة كتيبه واحده إلى اللواء الثاني واللواء الثالث من الفرقة العاشرة جيش عراقي. حيث ستضيف لوائين رديفين تقريباً إلى البصرة ( مع إضافة اللواء الخامس الإضافي المذكور أعلاه )

إضافة كتيبة واحدة قوات خاصة إلى قوات الأمن العراقية .

• إستبدال ألوية الشرطة الوطنية . عمل فريق مساعدة الشرطة المدني الانتقالي على تزويد كل وحدات الشرطة الوطنية بالأفراد وكل مفردات التقدم الرئيسية من المعدات في عملية دعم لخطة أمن

وكذلك فإنّ الجنرال جورج كيسبي أوصى بتوسيع القوات العراقية .

في شهر آذار ، ٢٠٠٧ ، أعلنت وزارة الدفاع بأنّ أكثر من ٦٠,٠٠٠ من أفراد القوات العراقية سيُضافون في ٢٠٠٧ ويشمل هذا التوسع :

• **إستكمال النقص في ٣٠,٠٠٠ . إنّ القيادة الانتقالية لقوات الأمن متعددة الجنسية في العراق تمولّ التدريب والتجهيز لـ ٣٠,٠٠٠ جندياً ليحلوا محل الأفراد المفقودين ولرفع مستوى تزويد الوحدات المقاتلة بالجنود إلى ١١٠% لتحسين قوة التواجد في الواجب . وكان هذا التوسع كاملاً بنسبة ٤٤% في شباط ٢٠٠٧ .**

• **مبادرة رئيس الوزراء لتوسيع الجيش .** بالتشاور مع حكومة الولايات المتحدة ، قررت حكومة العراق أن ترفع حجم الجيش إلى ما يقرب من ٢٤,٠٠٠ جندي . إنّ القوات الإضافية سوف تزيد قدرة وزارة الدفاع لقيادة قواتها والسيطرة عليها وتعزيز مرونتها العملياتية والتكتيكية ، والسماح للوحدات المرهقة في الحرب أن تتسحب من القتال لتنظيمها وتجهيزها ثانية . إنّ مبادرة حكومة العراق هذه جاءت كذلك بمراد مالية من ميزانية وزارة الدفاع البالغة ٨٠٠ مليون دولار . ودعت مبادرة رئيس الوزراء إلى تشكيل قوات عراقية جديدة وأجزاء من القوة التالية ، قسم منها فقط له تشكيلات ومهمات وحدة خاصة :

ثلاثة مراكز قيادة فرقة:

إضافة مركز قيادة الفرقة ١١ ، التي سوف توزع مديات السيطرة على الكنائس في بغداد بين الكرخ والرصافة .

بغداد وتقديم المساعدة في الفصل الثاني من التدريب في النعمانية .

• توسيع الشرطة الوطنية إلى عشرة ألوية . إن فريق مساعدة الشرطة المدني الانتقالي يدعم مبادرة رئيس الوزراء لتأسيس قوه متعددة المكونات بحجم فرقة ( جيش عراقي وشرطه وطنية ) لحماية مشروع إعادة بناء المرقد في سامراء. حيث يقوم الفريق بتكوين لواء شرطة وطنية عاشره لدعم هذا الجهد .

لم يتم التوضيح من أين سوف تأتي الأموال التي تستخدم لتمويل كل هذا الجهد ، وكيف تشكلت هذه الحاجة ، ومن أين جاءت أعداد القوه البشرية التي إزدادت ، أو ما إذا كانت كافيةً للتعامل مع النواقص في القوه البشرية الموجودة في الجيش النظامي . إستمرت عملية بناء القوات العراقية ليكون لها أسبقيةً عاليةً خلال صيف وخريف ٢٠٠٦ . وإزدادت الكلفة الكلية لمساعدة الولايات المتحدة المالية لأمن العراق من ٣،٢٤ بليون دولار في شهر كانون الثاني ٢٠٠٤ إلى حوالي ١٣،٧ بليون دولار في شهر حزيران ٢٠٠٦ ، إن معظم هذه الأموال المستخدمة لإعادة بناء القوات العسكرية والأمنية جاءت من مصادر أمريكية على الرغم من أنّ الخطط اللازمه للحكومة العراقية الجديدة كان يُتوقع أن تبدأ بلعب دور أكبر في التمويل وفي عملية تدبير المعدات .

### دفع عملية تطوير القوات العراقية باتجاه

#### سرعة غير واقعية

إنه من غير المتوقع أن لاتؤدي عملية دفع التقدم إلى أمام بمعدل عالٍ إلى كثيراً من الضرر بقدر الفائدة على الأقل . ومن الصعب تماماً تقييم نوعية

جهد تطوير القوات العراقية على مستوى من التفصيل بإستخدام بياناتٍ غير مبوبة .

لقد أخبر البنناغون بأنه يستخدم الآن ثلاث مجاميع من المؤشرات لقياس التقدم في تطوير المسؤوليات والقدرات لقوات الأمن العراقية :

• عدد القوات المُدرّبة والمُجهّزة .

• عدد وحدات الجيش العراقية والحكومات المحلية التي إستلمت مسؤولية الأمن في مناطق جغرافية معينة . في شباط ٢٠٠٧ ، إستلمت ٩٣ وحدة من الجيش العراقي قيادة عمليات مقاومة التمرد في مناطق معينة ، وتسلمت ثلاث محافظات السيطرة الأمنية .

• قدرات وحدات العمليات ، مثلما أعلنت في عمليات تقييم الجاهزية الانتقالية الإجمالية وعلى مستوى مجموعة متكاملة . وفي شهر آذار ٢٠٠٧ ، كان مكتب التقييم العام لا يزال لم يحصل على تقارير عملية تقييم الجاهزية الانتقالية على مستوى المجموعة المتكاملة .

وبقيت على أي حال ، نتائج التقييمات محظورة ، ولم تُعد وزارة الدفاع تقدم تقارير حتى حول بناء القوات ككل فيما يتعلق بمستوى الجهوزية . من الصعب تجنب الاستنتاج ، على أي حال ، إنّ التعجيل في تطوير القوات العراقية هو الى حد ما فرضته الضروره السياسية دون النظر إلى ما كان يمكن إنجازه في الواقع والى الخسائر الاكيدة فى الأرواح داخل القوات العراقية التى إرتفعت بسرعةٍ وشدةٍ عاليتين .

في أفضل الاحوال. سوف تأخذ الجهود المخططة حالياً عدة سنين أخرى لتكون مؤثرة . وكذلك فإنها تجري في وقتٍ تصبح فيه المطالب السياسية

ولكنني أعتقد أنّ من الضروري تذكير الناس بأن ٩٠ بالمائه من إجمالي العنف يحدث في خمس محافظات . وإنّ هذا ليس بلداً مغموراً بالعنف الطائفي . وإنّ الموقف صعب ، لكن البلد ليس مغموراً بالعنف الطائفي ."

إنّ هذا التصريح هو أكثر من كونه مناقضاً لذاته ، إنه يتصادم مع إدعاءات في التقرير الفصلي عن الوضع في وزارة الدفاع في شهر آب حيث يقول بأنّ ٨١% من العنف يحدث في هذه المحافظات ، وإنّ ذلك التصريح أهمل كل أشكال " التطهير " العرقية والطائفية الأكثر حساسيةً والقتال داخل مكونات الشيعة والتوترات العربية- الكردية .

إنّ هذا لايعني بأنّ التقدم الحقيقي في عملية تطوير قوات الأمن العراقية غير موجود ، حيث توجد تقارير كثيرة عن وحدات عراقية مستقلة تنفّذ مهمات محلية ، تتحمل المخاطر ، وتتعرض للإصابات، ولكن تبقى الحقيقة على أي حال، هو أنّ الكثير جداً من وحدات الجيش العراقي قد نُسب إليها تسلمها القيادة أو إنها فاعلة في الميدان . كذلك إنّ الوحدات الفعالة تُجمَعُ سويةً مع وحدات سوف لن تؤدي مهماتها، حيث ترتبط بجماعات حزبية وطائفية والتي في الغالب تمتلك ٥٠-٦٠% فقط مما تحتاجه من الجنود.

### تطوير القوات العراقية إذا سارت الأمور بشكل

#### جيد

لقد ضاع الوقت والموارد التي لا تمتلكها الولايات المتحدة والعراق . إنّ نتائج النجاح هي أقل من التمام ، وربما أقل من الربع ، وفي أحسن الاحوال ، فإنّ تطوير قوات عراقية فعالة هي خطوة واحدة فقط من الخطوات الضرورية لإيجاد الأمن

حول تطوير القوات العراقية أقل واقعيةً بشكلٍ مطرد ، ويستمر دفع القوات العراقية إلى الخدمة قبل أن تكون جاهزةً إلى جانب فرق التدريب الأمريكية المتحدة معها والتي كثيراً ما يكون لديها مشاكلها الخاصة بالجهوزية والتأهيل .

### تحدي تحويل القوات

تتطلب عملية إنجاز نقل المسؤولية وتوسيع القوات العراقية تحولاً كبيراً لهذه القوات مع كونها قوات دفاع محلية وثابتة. وهذا يعني إيجاد أعداداً كبيرة من القوات القابلة للنشر على مستوى البلد وتدريب وأجور ومعدات وقدرة تحرك ودعم وقدرة مختلفة أخرى .

إنّ هذا يجعل المسألة موضع شكٍ كبيرٍ بخصوص ما إذا يمكن أن تكون عملية تطوير القوات العراقية فاعلةً في الحل محل قوات الولايات المتحدة وقوات التحالف في غضون ١٢ إلى ١٨ شهراً ، وإنّ القوات العراقية تستطيع وبشكلٍ موثوق أن تزيد حوالي ٣٦,٠٠٠ إلى ٤٨,٠٠٠ رجلاً بشكلٍ ملائمٍ أكثر من حجمهم الحالي، وبدون التوصل إلى تسوية سياسية تقلل بشكلٍ حاد المطالب نحو فعالية عراقية ووحدة قوات الأمن العراقية في التعامل مع المتمردين والمليشيات وفرق الموت ، فسيكون نقل الأمن المُعجّل هذا مستحيلاً تقريباً .

إنّ التحدي قد إزداد صعوبةً أيضاً نتيجةً لإستمرار مستويات التهديد في الارتفاع و القتال داخل الشيعة والتوترات العربية - الكردية . على سبيل المثال ، صرّح الجنرال كيسبي في مؤتمرٍ صحفي في ٢٦ تشرين الأول قائلاً، "إننا نمرُّ في قتالٍ عنيفٍ هنا وسط البلاد وفي محافظة الانبار .

إذا سارت الامور على ما يرام ، فإنّ القوات العراقية سوف تتحسن بشكلٍ مطردٍ بمرور الوقت وسوف تلعب دوراً حاسماً في تحقيق الأمن الذي يحتاجه العراق لتفعيل المصالحة والتسوية السياسية.

إنّ القوات العراقية سوف تحل محل قوات التحالف والقوات الأجنبية الأخرى بشكلٍ كبير ، وعلى الأكثر سوف تطلب معونةً ومساعدةً محدودة . وسوف تُحوّل القوات العسكرية العراقية مهمتها من مناهضة التمرد إلى الدفاع عن الوطن ضد الأعداء الأجانب . ، أما الشرطة الوطنية العراقية فسوف تدافع عن المصالح الأمنية الداخلية للوطن وليس عن مصالح المجموعات العرقية والطائفية الموجودة حالياً ، وتهتم بمقارعة الإرهاب بدلاً من مقارعة التمرد وتركز على الفساد والجريمة ، إنّ قوات الأمن والشرطة العراقية الأخرى سوف تعمل مثل قوات الأمن والشرطة في البلدان الأخرى ، حيث تركز على الجريمة والمواضيع الأمنية المحلية وتوفر مدىً أوسع من الأمن ضد عمليات التهريب والتسلل ذات المستوى المنخفض.

على أي حال ، يمكن للأمر أن تسير بشكلٍ أحسن فقط إذا تمكّن العراق من تحقيق تسوية فاعلةً بين مجاميعه العرقية والطائفية ، و إذا ما تحلّت الولايات المتحدة و القوى الخارجية الأخرى بالصبر و الرغبة لدعم العراق أثناء مدة تطوره و وصوله إلى مثل تلك الحالة و التي سوف تستغرق على الأقل ما بين سنتين إلى ثلاث سنواتٍ إضافيةٍ واسعة لمساعدته على لتوحد و النمو . و سوف تكون برامج المشورة و المساعدة الكبيرة مطلوبةً حتى عام ٢٠١٠ على الأقل، وربما إلى ٢٠١٥ .

والاستقرار والتصدي للقوى التي يمكن أن تقود العراق نحو أشكالٍ أكبر من العنف في الحرب الأهلية . على أي حال ، إنّ عملية تطوير القوات العراقية هي أحد العناصر الحاسمة للنجاح .

لا توجد طريقةٌ للتنبؤ بمستقبل العراق أو بالدور الذي سوف تلعبه القوات العراقية على مدى الأشهر والسنين القادمة . إنّ كل ما يمكن تأكيده هو إنّ الولايات المتحدة والعراق يجب أن ينكبوا بصدق على دراسة كل حالات الفشل الحالية في عملية تطوير القوات العراقية المحددة في هذا التقرير ، والقيام بذلك بسرعةٍ تستطيع أن تعطي نتيجةً فعالةً ومفيدة . إنّ هذا يعني ، في أدنى حدٍ ، إعادة ترتيب وزارتي الدفاع والداخلية العراقيتين ، تشكيل قواتٍ نظاميةٍ عراقيةٍ تُصمّم للقتال في معارك مهمةٍ ضد التمرد وإنهاء القتال الأهلي على مستوى البلد ، وإعطاء الشرطة العراقية أساسيات المساعدة والمشورة الضروريتين لجعلها مؤثرةً وأقل فساداً وإنقساماً .

إنّ هذا العمل سوف يتطلب أموالاً جديدةً كبيرةً ومستشارين أكثر ومقندين من الولايات المتحدة وعمليات دمج أكثر . وسوف يستغرق ٣-٥ سنوات وليس ١٨-٢٤ شهراً- على الرغم من أنّ هذا لا يعني تحقيق نجاحاً يكفي للسماح بعمليات سحب كبيرة لقوات الولايات المتحدة والتحالف التي لا يمكن أن تحدث بوقتٍ قريبٍ جداً . في كل الأحوال، على الأقل، سوف يعتمد التقدم أو الفشل في قوات الأمن العراقية كثيراً على التسوية والمصالحة السياسية العراقية . إذا ينجح ذلك ، فسوف يقلّ الكثير من الضغط على عملية تطوير قوات الأمن العراقية ، وإذا يفشل ، فإنّ عملية تطوير قوات الأمن العراقية سوف تفشل أيضاً .

## تطور القوات العراقية إذا سارت الأمور بشكل

## سيئ

إنّ النتائج الحالية لهذا النجاح هي أقل من التمام . في الحقيقة ، من المحتمل جداً أن يكون للعراق واحدة من ثلاث حالات مستقبلية أقل إيجابية كثيراً :

• سنين من الاضطراب: لن يفوز أي طرف حقاً . إنّ الدولة لا تتحدر إلى حرب أهلية متشعبة أو تفتح أشكالاً من الانقسام و الانفصال . و سوف تكون النتيجة هي توسع الصراع إلى درجة تفشل معها المصالحة السياسية الحقيقية والتي سوف تكون مصدراً لتوترات و قتال جديدين . إنّ المجموعات العرقية والطائفية المتحاربة تكافح من أجل الهيمنة والسيطرة المحليتين ، مُجزأةً البلد في الداخل إلى مدن ومحافظة .

إنّ الشعب العراقي فقد الأمل والمصداقية ، وهو يكافح من أجل البقاء حياً فقط ، وأصبحت القوات المسلحة والشرطة الوطنية ، الشرطة النظامية و أدوات الحكومة الأخرى مزيجاً خطيراً من مكونات عرقية و طائفية تكافح من أجل السلطة والسيطرة . الاقتصاد سوف يتمزق بسبب عدد من المكونات العرقية و الطائفية و يهيمن عليه التوتر الداخلي و إنعدام الأمن و الجريمة بشكل كبير .

إنّ الولايات المتحدة و القوى الخارجية الأخرى تحتفظ بشكل ما من الوجود في العراق و تسعى للحفاظ على حالة جزئية من النظام ولكن كل جهد لتحقيق حلول دائمية ووحدة وطنية حقيقية سوف ينهار .

• الفصل الداخلي و التطهير العرقي والمظهر الزائف للوحدة : إنّ الصراع المدني يقود إلى فصل واقعي للدولة إلى مكونات من العرب الشيعة

و العرب السنة و الأكراد على أسس إما إقليمية أو محلية . و يحتفظ البلد بمظهر الوحدة لكن في الحقيقة يوجد مستوى من التطهير العرقي الشديد يقسم معظم المحافظات على حدود عرقية و طائفية ، و معظم المدن إلى أحياء عرقية و طائفية .

معظم المحافظات والمدن الرئيسية تحت هيمنة السيطرة الشيعية أو الكردية . و ستكون هناك بقعة سنية تفتقر إلى الموارد في الغرب ، تستمر في إبراز تحديات أمنية على مستوى قليل على الأقل . إنّ كل قرار " وطني " سوف يكون عبارة عن تسوية ضعيفة و غير قابلة للتطبيق . التسويات حول مواضيع رئيسية مثل تطوير و تحديث النشاط الصناعي و البنى التحتية هي كوابيس عرقية و طائفية بسبب أنّ الشيعة و السنة و الأكراد كلهم يبحثون عن منافعهم الخاصة و منافع المناطق التي ينتمون إليها .

لقد دُفع الشعب العراقي إلى إنقسامات عرقية و طائفية ، و كل مجموعة تميل إلى معاونة العناصر المتطرفة فيها . إنّ القوات العسكرية و الشرطة الوطنية و الشرطة النظامية و أدوات الحكومة الأخرى، مقسمة هي الأخرى إلى مكونات عرقية و طائفية محددة بشكل واضح . و تحاول الولايات المتحدة و القوى الخارجية الأخرى أن تسحب كل القوات ، و تقلل المساعدة إلى مستويات رمزية . و أصبح العراق مسرحاً للنزاعات الخارجية المستمرة بين تركيا و إيران و البلدان العربية السنية من أجل التأثير فيه .

• إنقسام تام مع قتال عرقي و طائفي مستمر على الأقل : يتقدم ضعف الحكومة المركزية نحو العجز التام و / أو الانهيار تحت ضغط الصراع

للتأثير فيه بين تركيا و إيران و الدول العربية السنّية .

### النظر إلى المستقبل

لا توجد طريقةً لتلخيص عملية تطوير القوات العراقية بعبارات بسيطة ، لأنها سوف تعتمد في الفترة القريبة كثيراً جداً على نجاح أو عدم نجاح الجهود العراقية في المصالحة السياسية ، وفي الحكم الفعّال ووجود الحكومة في الساحة . و لا يمكن أن ينجح جهد تطوير قوات الأمن العراقية دون أن يحصل تقدّم كبير في كل هذه المجالات، وأي شيء أكثر من أنهم يستطيعون أن ينجحوا بدون تأسيس قوات عراقية فعّالة وإنّ الاعتقاد العراقي الشائع بأنّ قوات متعددة الجنسية في العراق سوف تغادر حالما يكون ذلك ممكناً وسوف يكون العراق مستقلاً بصدق .

كذلك يبدو من غير المحتمل جداً أنّ عملية تطوير القوات العراقية يمكن أن تكون أبداً تنظيمياً أمنياً طويلاً الأمد ناجحاً بحق و مقبولاً بشكلٍ مشترك حيث يمكنه أن يدافع عن مصالح كلا البلدين ، و يهيئ قوات الأمن العراقية للتعامل مع التهديدات الخارجية و كذلك الداخلية .

إذا كان العراق يريد أن يتجنب الانقسام المتصاعد و الحرب الأهلية الشاملة ، فعليه أن يفعل أكثر من مجرد إيجاد قوات أمنية فعّالة بكثير . و لا يمكن أن ينجح أي جهد من هذا بدون إستراتيجية موحدة لصياغة تسوية سياسية دائمية بين أطرافه الرئيسية : العرب الشيعة و العرب السنّة و الأكراد - مع حماية الأقليات الأخرى . و يجب أيضاً أن تتناول المصالحة السياسية الموضوعات الخطيرة مثل الفيدرالية و السلطات التي تتصل بالحكومات

المدني . إنّ أشكال التطهير العرقي و الطائفي المتصاعدة التي كانت تحدث وفق المخطط السابق، قد حل محلها قتالٌ شديد من أجل السيطرة على مدن و محافظات معينة و عمليات القتل الجماعي و عمليات التهجير و الترحيل القسرية الواسعة و السيطرة القاسية على الأقليات الباقية .

لقد إنقسم العراق بشكل واضح إلى ثلاثة أجزاء ، يهيمن الشيعة على الحكومة المركزية و معظم أجزاء البلد ، أو الاتحاد الشيعي - الكردي المتلائم الذي حقيقته هي نفسها . و يوجد في الغرب بقعةً سنّية خالية من الموارد ، تستمر في إظهار تحديات أمنية على مستوى منخفض على الأقل و تعتمد على مساعدة خارجية من بلدان سنّية . إنّ النمو الاقتصادي و الجهود من أجل تحديث النشاط الصناعي العراقي و البنى التحتية مقسمة على حدود عرقية و طائفية ، مع الإستثناء الممكن لأنابيب النفط و بعض البنى التحتية المحددة التي تعبر المناطق الشيعية و السنّية و الكردية ، و سوف تستمر قدرات التصدير و الموانئ و المياه في كونها مصادر للنزاع .

سوف يُدفع الشعب العراقي بقوة إلى إنقسامات عرقية و طائفية واضحة و كل فئة منه تميل إلى مساعدة العناصر المتطرفة منها ، و إنّ قوات الجيش و الشرطة الوطنية و الشرطة النظامية و أدوات الحكومة الأخرى سوف تنقسم على أسس عرقية و طائفية محددة بشكل واضح . و إنّ الاقتصاد يضعف باستمرار إذا لم ينفجر من الداخل ، إنّ الولايات المتحدة و القوى الخارجية تسحب كل القوات و تقلل المعونة إلى مستويات رمزية . إنّ العراق أصبح "الرجل المريض" في الخليج و مسرح التصارع الخارجي المتواصل

- و جزءاً من هذا ، هو وضع طريقةً للاتحاد تبعد الصراع المدني .

- إيجاد وتنفيذ قوانين إنتخابية و خصوصاً على مستوى المحافظات .

- حل وإستيعاب الميليشيات، أو تأسيس مراكز لإعادة التدريب و تمويل برامج للاهتمام بأعضائها .

وفي نفس الوقت، يمكن لسياسة الولايات المتحدة والتحالف والحكومة العراقية أن ينجحوا فقط إذا كانوا يدركون بأنه لا توجد مدةً قريبةً يُتوقع أن تسمح فيه عملية تطوير القوات العراقية لحدوث عمليات تقليل كبيرة في قوات متعددة الجنسية في العراق بدون وجود خطرٍ حقيقي ، وبأنّ عملية تطوير قوات الأمن العراقية يمكن أن تتجح فقط إذا قامت قوات متعددة الجنسية في العراق بتوفير دعم قتالي فعال حتى عام ٢٠٠٨ تماماً ، ودعم إستشاري و معونة كبيرين حتى نهاية عام ٢٠١٠ . إنّ الهدف يجب أن يكون هو تقليل الدور القتالي الفعال لقوات الولايات المتحدة و قوات التحالف الأخرى كلما كان ذلك عملياً ، و لإعادة تركيز جهود الولايات المتحدة على تعزيز التطوير الوزاري و الدستوري و على زيادة دور الفرق الإنتقالية . ويجب أن لا يكون الهدف هو دفع قوات الولايات المتحدة إلى خارج العراق كلما كان ذلك ممكناً دون الأخذ بعين الإعتبار حقائق عملية تطوير القوات العراقية و الظروف السياسية و مستويات العنف المدني التي يجب أن تعمل وتتمو تحتها قوات الأمن العراقية .

بيّن أن آي إي ، في شهر كانون الثاني ٢٠٠٧ حول العراق وبدون تحفظات ، بأنّ الإنسحاب السريع لقوات الولايات المتحدة في الأشهر ١٢ -

المركزية و الإقليمية ، ودور الدين في القانون و السياسة، والسيطرة على الثروات النفطية و عائدات التصدير ، تعريف حقوق الإنسان ، و حشد من مواضيع أخرى . لا يمكن توفير الأمن عن طريق القوة وحدها . إنّ إيجاد قوات أمن عراقية قوية و مقنطرة يمكن كذلك أن تسبب ضرراً أكثر من الخير إذا تم إستخدامها لأهداف طائفية ضيقة .

إنّ هذا يعني بأنّ التطورات الأكثر أهمية لجعل القوات العراقية مؤثرة ليس لها علاقةً بالقوات نفسها ، أو بطبيعة الدعم و الجهد الاستشاري للولايات المتحدة . بل إنها تتعلق بإمكانية إيجاد مستويات من المصالحة و التسوية السياسيتين التي تُجرّد التمرد والصراعات العرقية المدنية من قواعدها الشعبية . و هذا يعني في الحقيقة إنجاز :

- قانون للنفط و ملاحق تقنية تضمن لكل الأطراف العراقية الرئيسية حصصاً متساوية من عائدات النفط الحالية والنمو المستقبلي لموارد العراق النفطية و الغازية .

- إعطاء السُنّة مشاركة حقيقية في الحكومة الوطنية على كل المستويات و وإنشاء وزاراتٍ ومنظماتٍ حكوميةٍ تمزج بشكل عادل العرب الشيعة والعرب السُنّة والأكراد والأقليات الأخرى .

- إعادة النظر بقوانين اجتثاث البعث وإصدار عفواً عاماً لكل من خدم في نظام البعث وغير مذنبٍ بجرائم عنف .

- تعديل الدستور لإيجاد تركيبة تحمي حقوق العراقيين وتضع تسويات قابلة للتطبيق، أو تُؤجل أو تُهمل بوضوح المناطق ذات الانقسام العرقي و الطائفي الحرج .

النظام السياسي العراقي يستطيع أن يحقق مستوى التوافق الذي يؤسس جهداً عسكرياً ملائماً وفعالاً . على أي حال ، إن حالة الموالاتة والتشوش الذهني ، يمكن أيضاً أن تجعل الإمكانية الحقيقية للفشل أمرٌ لا ريب فيه . إن تقارير ومقاييس النجاح غير المبوبة عديمة المعنى تقريباً، التي قدمتها الإدارة ، قد أدت إلى تشويه جهد تطوير قوات الأمن العراقية أكثر من تعزيز الدعم له بكثير . إن المصداقية و الشفافية ، هما ثمن أي تغيير حقيقي للنصر . وبدونهما ، فإن فجر هذه الإدارة سوف ينتهي مع إختيار الولايات المتحدة الإختيار الخاطئ في العراق و ستفشل في توفير الوقت والموارد الكافية و تتسحب الولايات المتحدة والحلفاء بسبب وضع القرارات السياسية على أسس خاطئة . ومثل كل العناصر في إستراتيجية ناجحة للولايات المتحدة ، تحتاج عملية تطوير القوات العراقية إلى أن تُبنى على الصدق و الواقعية ، و ليس على إدعاءات "مشوشة" غير حقيقية و على العجلة السياسية .

١٨ القادمة "بالتأكيد سوف يؤدي تقريباً إلى زيادة مهمة في قياس ومدى الصراع الطائفي في العراق" . إن كل عنصر في عملية تطوير قوات الأمن العراقية لا يزال يتطلب سنوات من الجهد و الدعم ، وإن أية سياسة ناجحة تجاه العراق تمنح أملاً جديداً في تجنب مديات واسعة من العنف العرقي و الطائفي و التمرد المستمر ، تتطلب فهماً صحيحاً لهذه الحقيقة .

إن إدارة بوش يمكنها أن تضر كثيراً بعملية تطوير قوات الأمن العراقية إذا استمرت في المبالغة بالقدرة العراقية و في محاولاتها لتوسيع القوات العراقية بسرعة كبيرة جداً كاستجابة للسياسة المحلية الأمريكية ، وإذا قامت بالفعل بنقل المسؤولية إلى القوات العراقية قبل أن تكون مستعدة لأداء الواجب . و كما في أفغانستان ، فإن الولايات المتحدة يمكنها أن تتجح فقط إذا كانت راغبة في القتال في "حرب طويلة" إن دفع القوات العراقية بسرعة إلى المعركة داخل العراق و خروج القوات الأمريكية منها هي إستراتيجية تُعطي أولوية أكبر بكثير "للخروج" منها "للنجاح" . وربما توفر منطقاً مُجملاً لإخفاء الفشل والهزيمة ، لكنها سوف لن تمنعها وربما تجعلها يحدثان حقاً .

لتفسير الموضوع بشكل بسيط ، فإن هذا يعني بأن حكومة الولايات المتحدة يجب أن تتوقف عن المغالاة في طبيعة الجاهزية العراقية الحقيقية و تطور القوات العراقية ، وأن تسعى للتوافق بين الحزبين على برنامج أطول مدة يقام على الصبر والتقدم الحقيقي وموارد كافية . و كما يشرح هذا التقرير بالتفصيل ، توجد الكثير من النجاحات الحقيقية جداً في تطوير قوات الأمن العراقية و إن قوات الأمن العراقية لديها إمكانية كبيرة إذا كان